المعوقات السياسية للاصلاح السياسي في أقليم كوردستان – العراق

أ.د رشيد عمارة الياس
Rashid.gaffurry@univsul.rud.iq
جامعة السليمانية/ كلية العلوم السياسية

م.م. مصطفى عثمان أحمد
Othmanmustafa7@gmail.com
جامعة السليمانية / كلية العلوم السياسية

الملخص:

بعد انتفاضة ربيع عام ١٩٩١، تمكن شعب كوردستان، بفعل التغيرات السياسية والاستراتيجية والاقتصادية والعسكرية التي طرأت على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، من أن يكون له كيان قانوني وشرعي (اقليم كوردستان)، وسعى الى إرساء مبادئ حكم ديمقراطي، وتأمين نوع من الشرعية لنفسه؛ لاسيما بعد أن سقط النظام العراقي عام ٢٠٠٣؛ اذ تم اقرار إقليم كوردستان كياناً دستورياً وقانونياً في الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥. وكانت هناك فرصة سياسية واقتصادية ودبلوماسية كبيرة للاقليم لاتخاذ خطوات لترسيخ تجربته في الحكم من شأنها تحقيق التنمية والتقدم ؛ ولكن في عملية البناء والتطوير هذه؛ وواجهت السلطة السياسية والمؤسسات السياسية في الاقليم تعثراً سياسيا هائلاً وأنتشر الفساد السياسي والاقتصادي على نطاق واسع داخل الاقليم ، ومن هنا، أصبحت مسألة الإصلاح السياسي داخل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية المطلب والخطاب الرئيس لكل من النخبة الحاكمة والمعارضة السياسية؛ يركز هذا البحث على موضوعين رئيسيين؛ ويصف قضية الإصلاح السياسي نظريا ومن ثم بالجهود والمشاريع والقوانين والقرارات المتعلقة بمسألة الإصلاح السياسي في إقليم كوردستان ويحللها. ثم يتناول أهم المعوقات السياسية للاصلاح السياسي في الاقليم، والتي حالت دون تحقيق اصلاح سياسي المنشود .

الكلمات المفتاحية: الاصلاح السياسي ، معوقات الاصلاح السياسي ، اقليم كوردستان ،العراق

تاريخ الاستلام : ١٤/ ١١/ ٢٠٢٤	تاريخ القبول: ٢٥/ ١/ ٢٠٢٥	تاريخ النشر: ١/ 3/ 2025

Political Obstacles to Political Reform in the Kurdistan Region – Iraq

Prof. Dr. Rashid Amara Elias Assist lecturer Mustafa Othman Ahmed
Rashid.gaffurry@univsul.rud.iq Othmanmustafa7@gmail.com
Sulaymaniyah University/College of Political Sciences

Abstract:

After the uprising of the spring of 1991, the people of Kurdistan were able, due to the political, strategic, economic and military changes that occurred at the local, regional and international levels, to have a legal and legitimate entity (the Kurdistan Region). They sought to establish the principles of democratic rule and secure a kind of legitimacy for themselves; especially after the fall of the Iraqi regime in 2003, when the Kurdistan Region was recognized as a constitutional and legal entity in the Iraqi Constitution of 2005.

There was a great political, economic and diplomatic opportunity for the region to take steps to consolidate its experience in governance that would achieve development and progress. However, in this process of construction and development, the authority and political institutions in the region faced enormous political stumbling, and political and economic corruption spread widely. Hence, the issue of political reform within official and unofficial institutions became the main demand and discourse of both the ruling elite and the political opposition.

This research focuses on two main topics, namely the theoretical and analytical description of the issue of political reform, and then the efforts, projects and laws related to the issue of political reform in the Kurdistan Region. Then the research addresses the most important political obstacles to political reform in the region, which prevented the achievement of the desired political reform.

Keywords: Political Reform, Obstacles to Political Reform, Kurdistan Region, Iraq.

المقدمة :

إن مسألة الإصلاح السياسي: هي مسألة مهمة وحاجة دائمة لكل نظام سياسي، فضلا عن انها رغبة عامة لدى كافة القوى السياسية في المجتمع، وفي إقليم كردستان وبعد ممارسة السلطة السياسية خلال أعوام (١٩٩١-٢٠٢١) أي بعد ثلاثين عاماً من تجربة الحكم ، مازال يعاني الاقليم من التراجع في النواحي السياسية و الاقتصادية، والثقافية ،مع وجود فساد مستشري في أكثرية مفاصل العملية السياسية والمؤسساتية والادارية والاقتصادية؛ لذلك أصبحت مسألة الإصلاح السياسي هي الخطاب السائد في مجمل العملية السياسية في الاقليم و على المستوى العام وبين قوى السلطة والمعارضة أيضاً ، و يأتي هذا من وجهة النظر أن اجراء الإصلاح السياسي في الاقليم سيكون عاملاً مهماً وجيداً للتغلب على المشاكل التي يعاني منها من ناحية، ويساعد الاقليم من الانتقال إلى مرحلة متطورة ومتقدمة من ناحية أخرى؛ ولهذا الغرض تم طرح العديد من المشاريع والمبادرات الإصلاحية في إقليم كوردستان؛ بل تم اصدار العديد من القوانين واللوائح و الانظمة و التعليمات و تأسيس المؤسسات لغرض البدء بتنفيذ عملية الإصلاح السياسي فيه؛ لكن الملفت للنظر انه في الواقع العملي لإقليم كوردستان أن العملية لم تحقق أهدافها ولم تنعكس نتائجها على أرض الواقع.

أهمية البحث :

في موضوع الاصلاح السياسي بوصفه المفهوم الأكثر شيوعاً في الخطاب السياسي للحكومة والمعارضة على حد سواء ، وقضية الاصلاح مازالت هاجساً للنخب الثقافية والمجتمعية ، ومن ناحية الأخرى تكتسب هذا الموضوع أهميته لكون أقليم كردستان بأمس الحاجة اليه ، اذ يعاني اليوم من مشاكل وتحديات عديدة ناجمة عن الوضع الداخلي والخارجي؛ مما أثر على تراجع العملية السياسية في الاقليم .

اشكالية البحث:

تبرز اشكالية البحث في ان ،على الرغم من ان اشكالية الاصلاح السياسي في اقليم كوردستان تحقيقها هومطلبا مطروحا من القوى السياسية والمجتمعية عموماً ، وقدمت برامج و خطط للاصلاح السياسي عديدة واصدرت القوانين والأنظمة من اجل ذلك،بيد انها لم تجد في الواقع اثرا ملموسا ؛اذ ما طرح من اصلاح لا يرتقي الى مستوى تجاوز المشاكل والاخفاقات؛ اذ لم يلتمس المجتمع الكوردستاني ثمره هذه الجهود في تحقيق الاصلاح السياسي ؛ لذلك يحاول البحث الاجابة على التساؤلات الاتية :

١. ما ابرز معوقات السياسية التي تحول دون الاصلاح السياسي؟
٢. ما اهم السبل لمواجهة الاصلاح السياسي؟

فرضية البحث:

وللاجابة على هذه التساؤلات انطلقت الدراسة من فرضية مفادها " ان معوقات الإصلاح السياسي في إقليم كوردستان؛ كثيرة و متعددة الأوجه ، ولكن اهم التحديات ،التي تحول دون

تحقيق الاصلاح السياسي في الاقليم هي المعوقات السياسية ،وان حل هذه المعوقات هي بداية تحقيق الاصلاح في عموم العملية السياسية" .

منهجية البحث:

ولاختبار الفرضية فقد اعتمدت الدراسة على ثلاثة مناهج مهمة في العلوم السياسية، وهي؛ المنهج التاريخي والمنهج الوصفي،ودراسة الحالة(الاصلاح في اقليم كوردستان) .

المبحث الاول

مفهوم الاصلاح السياسي وابرز محاولاته في اقليم كوردستان– العراق

ان فهم موضوع الاصلاح السياسي في اقليم كوردستان العراق تستوجب فهم معنى الاصلاح السياسي ومن ثم التطرق الى ابرز المحاولات المطروحة في الاقليم وذلك من خلال مطلبين اساسيين وهما:

المطلب الاول

مفهوم الاصلاح السياسي

ان مفهوم الاصلاح السياسي من مفاهيم المعقدة في العلوم السياسية ، لتداخل ابعاده من جهة و تداخل المفاهيم الاخرى معه من جهة اخرى ، ، اذ يختلف مضمونه من مجتمع الى أخر ومن زمن الى أخر في المجتمع نفسه؛ فضلاً عن تعدد مجالاته تبعاً لتعدد مجالات النظام السياسي في الدولة ، ومن هذا المنطلق نحاول في هذا المطلب تسليط الضوء على مفهوم الاصلاح السياسي من خلال الدلالات المعرفية للمصطلح:

الفرع الاول : المعاني اللغوية للاصلاح

ذهب المفكر محمد عابد الجابري الى القول بأن " المعاجم العربية القديمة لا تسعفنا بأي تعريف ل" الاصلاح " غير قولها الاصلاح ضد الافساد (الجابري ٢٠٠٥ ، ١٧) ، ففي معظم المعاجم اللغوية نجد جذر اصلاح مشتق من الفعل أصلح وصلح وصلّح تدل على تغير حالة الفساد أي ازالة الفساد عن الشيء ، وبصفة عامة الصلاح ضد الفساد (طهاوي ١٩٩٩ ، ١١) ولفظ الاصلاح مقابل للافساد .

ويعرف معجم المعاني الاصلاح لغوياً من خلال مصدر صلح وصلاحا وصلوحاً أي الشيء الذي زال عنه الفساد (معجم المعاني ٢٠١٨) والشيء كان نافعا أو مناسباً يقال هذا الشيء يصلح لك (مصطفى واخرون ١٩٧٢) ولغوياً هو الانتقال أو التغير من حال الى حال أحسن ، أو التحول عن شيء والانصراف عنه الى سواه .

وبهذا اذا كان الفساد هو التلف في الامور والخلل والضرر والانحلال في المجتمع ، فان الصلاح هو الاستقامة والسلامة من العيوب و الخلو من الفساد والعيب وزوال العداوة والخصومة و التخفيف من حدة الصراع فيه (بابوق ٢٠٠٩ ، ١٩) والاصلاح تعني التقويم والتغير نحو الاحسن و الارقى (ابو عامود ٢٠٠٥) .

لذا يقابل الاصلاح الافساد ، ويقابل الصلاح الفساد ، فالاصلاح تعني ازالة الفساد سواء ما يلحق الاعمال أو الاشياء أو العلاقات (الحسني ٢٠٠٧ ، ١٨) والصلاح هو الحصول على حالة المستقيمة النافعة (الخوارزمي ، ٧٠) .

وبعكس التوظيف اللغوي الذي يبدو مختزلاً ومحدوداً من حيث المعاني للفظة الاصلاح في التراث العربي ، وردت لفظة الاصلاح في القرأن الكريم في سياقات مختلفة ، فجذور " صلح " الذي هو أصل كلمة "الاصلاح" ذكر في صفحات القرأن الكريم بصورة متعددة (الصالحات ، الصالحين ، أصلح ، اصلاح ....أخ) في مئة وسبعين موضعاً (عربي ٢٠١٣ ، ٢٣٥) ؛ لذا نستطيع أن نفسر معنى الاصلاح في أوجه متعددة ، ومن خلال المعاني للايات الكريمة اشارة واضحة الى نواحي من الاصلاح الحكم والرعية والاصلاح الديني، والاجتماعي، والاقتصادي، التي يحث الله تعالى الناس عليها لاصلاح أمرهم وتيسير حالهم .

واذا انتقلنا الى محاولة شرح ما يرادف لفظ الاصلاح في اللغة الفرنسية والانجليزية ، حيث تجمع معظم القواميس والمعاجم على أن ما يقابل الاصلاح في اللغة الفرنسية هو (reforme) وفي اللغة الانجليزية (reform)، في اللغة الفرنسية نجد كلمة (reforme) تتكون من لازمة (re) والتي تفيد معنى الاعادة ولفظ (forme) التي تعني شكل أو الصيغة ، اي معنى الكامل هو اعادة تشكيل أو اعطاء صورة أخرى للشيء ، أما في اللغة الانجليزية تشير كلمة (reform) الى العمل الذي يحسن الظروف أو تغير شيء ليجعله أحسن (الجابري ، ١٩) .

فالاصلاح لغة في اللغة الانجليزية حسب قاموس أكسفورد والمحيط المأخوذ من الأفعال (أصلح ، حسن ، تحسّن ، تهذب) (وستون ٢٠٠٥) أي الوصول الى وضع أفضل بتعديل الاخطاء بشكل سليم وصحيح؛ مما يؤدي الى تغير أفضل وأصلح ، وفي اللغة الكردية يستخدم مفهوم الإصلاح لغوياً في القاموسين الكرديين (ده ريا و شيرين) كلمة (جاكردن – جاكسازي) مقابل الكلمة (الإصلاح) في اللغة العربية (فرهنكي ٢٠٠٥) ، وكذلك استخدم قاموس (بوليتكس) الكوردي كلمة (جاكسازى – جاككردن – ريكخستنه وه) مقابل كلمة (Reform) الانجليزية (حسين ٢٠٠٩) ، بمعنى تصليح شيء ولكن به

نمط من تنظيم في العملية ، أي تصليح شيء حتى يصبح صالحاً بصورة منظمة أو متكيفة ، والهدف ليس ازالة الفساد فقط ؛وانما ينظراليه كالعملية تصليحية في اللغة الكردية (فلاويز ٢٠٠٧ ، ١٣) .

نستنتج من ذلك أن الكثير من المعاجم اللغوية العربية تختصر لفظ الاصلاح في كونه مقابل للافساد ، وهو نقيض الفساد ،أي ازالة الفساد ، أو تحويل عن شيء والانصراف عنه الى سواه ، وهو التغير الى استقامة الحال ، فالاصلاح في المرجعية العربية متعلق بحصول فساد في شيء ، مادة وصورة ، ومن ثم تؤول قضية الاصلاح فيه الى الرجوع به الى الحال التي كان عليها قبل حصول الفساد فيه ، أما في اللغات الاخرى فالفظ المستعمل في هذا المعنى ليس بالظبط معنى الاصلاح في اللغة العربية وخاصتة في ما يتعلق اعادتها الى الوضع السابق ، مثلاً اذا استخدمنا لفظ (reform) فان المعنى سيصبح اعطاء الشيء صورة جديدة و شكلاً أخر غير شكل الذي هو عليه و يكون ذلك في اتجاه الأحسن غالباً ، والاصلاح في معناه الاجنبي المقصود به أي فعل يحسن الضروف أو الاوضاع ، وكذلك معنى الاصلاح في اللغة الكردية أقرب في دلالاته الى اللغات الأوروبية .ضيف الى ذلك كله يقصد بالاصلاح لغوياً بأن هناك فساد والخلل يتطلب ازالته ومن ثم تحسينها و اصلاحها ، اي انتقال به من حال الى حال أحسن ، الى درجة تجعله تستقر على حالة الافضل الى ما كان عليه .

الفرع الثاني : الدلالات المعرفية للاصلاح السياسي

الاصلاح يعرفه قاموس وبستر للمصطلحات السياسية أيضاً بأنه" تحسين النظام السياسي من أجل ازالة الفساد والاستبداد " (الورتي ٢٠١٠ ، ٢٩) كما عرفه عبد الوهاب الكيلاني في الموسوعة السياسية بأنه" تعديل أو تطوير غير جذري في شكل الحكم والعلاقات الاجتماعية دون المساس بأسسها " (الكيلاني ١٩٧٩) ؛ لذا أن التعريف المبسط للاصلاح باعتباره عملية تتضمن اجراءات وسياسات معينة تهدف الى تحقيق نحو الافضل .

أما الاصلاح السياسي فقد عرفه بعض الباحثين بانه "عملية تطوير في انظمة الحكم بالوسائل المسموحة بها من خلال الانتقال من بنى التقليدية الى البنى العصرية" (المشاقية ٢٠١٢ ، ٣٠) ؛ فالاصلاح يعني تغيير كل شيء حتى لا تغير أي شيء (المشاقية ، ٢٦) و بهذا الاتجاه يعرفه عبدالله بلقزيز الاصلاح بأنه " التغير والتعديل نحو الافضل لوضع شاذ أو سيء؛ لا سيما في ممارسات وسلوكيات مؤسسات فاسـدة ، أو متسلطة ، أو مجتمعات متخلفة أو ازالة الظلم أو تصحيح خطأ أو تصويب أعوجاج" (بلقزيز ١٩٩٨ ، ١٣) ويختصرذلك د. برهان غليون " أن الصلاح لا يعني شيئاً أخر سوى العودة الى تطبيق حكم القانون والغاء الامتيازات و الافضليات وتعميم قاعدة الشفافية والكفاءة والمسؤلية و احترام الافراد ودفعهم الى تحمل المسؤلية ، من دون تهديد الاسس التي تقوم عليها " (غليون) لذلك يمكن الاعتبار

عملية الاصلاح السياسي بمثابة عملية التعديل في النظام السياسي؛ بما يضمن الارتقاء بهذا النظام الى مرحلة متقدمة من الممارسة الديمقراطية ، و معالجة الاختلالات الهيكلية في بنية المؤسسات السياسية في الدولة ، مع التأكيد عدم المساس بأسس النظام القائم (العجمي ٢٠١٠ ، ٥) .

وفي اطار آخر طرح مصطلح الاصلاح السياسي بشكل جلي في الأوساط الاكاديمية الغربية عقب نهاية الحرب الباردة ، بالتزامن مع انهيار الاتحاد السوفيتي السابق و في سياق حركة الانتقال من نظم سياسية تسلطية الى نظم سياسية تأخذ بأشكال المؤسسية للديمقراطية الليبرالية (عربي ، ٢٣٧) كما يشير الاستاذ مصطفى كمال السيد "أن مفهوم الاصلاح السياسي استخدم للوصف التغيرات الحاصلة أو المأمول حصولها في المنطقة العربية أيضاً" (السيد ٢٠٠٦ ، ١١١) ؛ مما يدل على الطابع المرن لمفهوم الاصلاح السياسي الذي يمكن فهمه في أطر فكرية و مجتمعية ؛اذ تقر وثيقة الاسكندرية أن المفهوم يقصد به "جميع الخطوات المباشرة و غير مباشرة التي يقع عبيء القيام بها على عاتق كل من الحكومات والمجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص؛ وذلك للسير بالمجتمعات والدول قدماً ومن دون ابطاء وتردد و بشكل ملحوظ في طريق بناء النظم الديمقراطية (ياسين ٢٠١٠) .

ولعل أقرب تعريف لمفهوم بهذا الاتجاه هو تعريف الذي قدمه صموئيل هانتيغتون بأن " الاصلاح حالة من التغيير تتميز عن الثورة بأنها تحدث تحولاً من شكل الحكم و العلاقات السائدة دون المساس بأسسها ؛ الامر الذي يعني أنها تحسين حالة النظام دون المسساس بمرتكزاته ، لذا يشبه الاصلاح بالدعائم الخشبية لمنع انهيار المباني المتداعية ويستعمل للحيلولة دون حصول الثورة أو تأخير وقوعها (هانيغتون ٢٠٠٣ ، ١١٠) والمقصود بالاصلاح هنا هو احداث تغييرات جوهرية تمس بنية النظام السياسي؛ بما يحقق المزيد من الحرية والمشاركة والديمقراطية تفادياً لانفجار الوضع (بن ايوب ١٩٩٩ ، ٣) .

وعلى خلاف من ذلك هناك اتجاه أخر يركز على ضرورة ظبط المفهوم واعطائه مضمون واضح يبعده عن التوظيف السياسي الانتقائي و التصطيح الاعلامي المستخدم للالتفاف حول المطالب الملحة لعملية الاصلاح ، ويؤكد على "أن الاصلاح عملية معقدة وصعبة و تنطوي على فهم و معالجة نطاق واسع من التحديات ، و لايمكن تحقيق الاصلاح بمجرد تغيير القوانين و اللوائح التنظيمية" ؛ (عربي ، ٢٣٩) بل هي عملية تغيير في الابنية المؤسسية السياسية و وظائفها و أساليب عملها و أهدافها و فكرها ، و من خلال الادوات القانونية التي يوفرها النظام السياسي بهدف زيادة فعالية وقدرة النظام في التعامل مع المتغيرات و الاشكاليات الجديدة و المتجددة باستمرار (السيد ، ٥٣٥) .

ومن هنا يمكننا إيجاد بعض الاشكالية في هذا الاطار خصوصاً بالنسبة لمسألة (التغير داخل النظام) بحيث لا يساعدنا في ارساء المسلمات القاطعة في تعميمها على النظم المختلفة ؛ لانه لا يمكن لنا

التكهن بحجم التغيرات الضرورية لاي نظام السياسي أو مدى قدرة النظام باستعاب المتغيرات أوالتحديات الجديدة مقابل عمق الركود والجمود الذي تعانيه هذه الانظمة .

وتجدر الاشارة بأن هناك أراء أخرى في فهم مضامين مصطلح الاصلاح السياسي ، فهناك من يرى أن الاصلاح يمكن النظر اليه على أنه التغير في أنماط و سلوكيات قائمة بشكل جذري أو تدريجي خلال فترة زمنية محددة ، (المجالي ٢٠٠٨ ، ٩) فالاصلاح قد يكون تدريجيا كما قد يأخذ طابعاً جذرياً ، زيادة على ذلك أنه ليس مقصوراً فقط على البنى و المؤسسات ؛بل يشمل أيضاً أنماط و سلوكيات معينة. اذ يشير هذا المفهوم الى اعادة مفاهيم القيم وأنماط السلوك التقليدية ، من خلال طرق ووسائل نشر ، ووسائل الاتصال والتعليم ، وتوسيع نطاق الولاء بحيث يتعدى العائلة و القرية و القبيلة ، ليصل الى الامة و علمنة الحياة العامة وعقلانية البنى في السلطة ، وتعزيز التنظيمات المتخصصة وظيفياً ، و استبدال مقايس العزوة بمقايس الكفاءة و العمل على توزيع أكثر إنصافاً للموارد المادية والرمزية (هانيغنتون ٢٠٠٢ ، ٧٧) .فالاصلاح هنا ذو أبعاد عديدة تشمل المنظومة القيمية للمجتمع و بنية مؤسسات الحكم ، و التغير في أنماط وسلوكيات قائمة بشكل جذري و تدريجي.

من خلال التعريفات السابقة الذكر ، يمكننا القول أن هناك تشابكاً و تداخلاً بين التعريفات المختلفة لمفهوم الاصلاح السياسي ، وليس من السهل الأخذ بتعريف وترك التعريفات الاخرى ، بمعنى أخر ليس هناك وصفة واحدة جاهزة للاصلاح السياسي؛ لانها ترتبط بطبيعة كل مجتمع و تركيبته الاجتماعية والسياسية والثقافية ، ولكن يمكن لنا استخلاص محتوى المفهوم من خلال النقاط الاتية :

- الاصلاح يقابله الفساد ، والأخير يستوجب الأول ، فاذا ظهر الفساد في القوم تولدت ضرورة الاصلاح فيهم.
- الاصلاح السياسي هو عملية التغير و التعديل و التطوير نحو الافضل للمجالات والقضايا السياسية و الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع .
- الاصلاح السياسي في كثير من الاحيان لا يعبر عن إنتقال جذري في طبيعة المؤسسات و السياسات السائدة داخل نظام سياسي معين ، بقدر ما يكون الهدف منه تغير الاوضاع السائدة و تطوير كفاءة و فاعلية النظام القائم في بيئته المحيطة داخلياً و إقليمياً و دولياً .
- عملية تتسم بالشمول و الواقعية حسب خصوصية الانظمة و المجتمعات ، بالمعنى الاول انه ليس مرحلياً و موقتاً ، و في جانب أخر عملية مدروسة و محسوبة أيضاً .

- ومن هنا يمكن تحديد أهم مجالات الاصلاح السياسي و قضاياه (المؤسسات السياسية ، مؤسسات المجتمع المدني ، اطلاق حريات ، حقوق الانسان ، المشاركة السياسية ، التداول السلمي للسلطة ، التعددية السياسية ، الاعلام والتعليم ....أخ) .

وفقاً لما سبق فان الاصلاح السياسي هي عملية التغير والتعديل و التطوير التي تسير بشكل متوازن سواء بالنسبة النظام السياسي و أبعادة المختلفة الدستورية و المؤسساتية ، أو فيما يخص البناء المجتمعي على صعيد الاداء و السلوكيات و الثقافة السياسية .

المطلب الثاني

محاولات الإصلاح السياسي في إقليم كوردستان

ان المشاريع والمحاولات بخصوص الإصلاح السياسي في اقليم كوردستان، كانت ومنذ بداية الكابينة الأولى وتشكيل برلمان كوردستان والمؤسسات الأخرى في النظام السياسي؛ سواء على مستوى مشاريع الإصلاح الحزبي او مشروع العمل الجمعي أومحاولات فردية من قبل أصحاب النفوذ في الأحزاب السياسية وفى حكومة إقليم كوردستان والمؤسسات الرسمية الأخرى (عبد العزيز ٢٠١١) . ونظراً لما مر به إقليم كردستان من مراحل سياسية غير مستقرة في بداية العملية السياسية،ثم الانتقال الى الإقتتال الداخلي بين(الإتحاد الوطني والدمقراطي الكوردستاني) والمضاعفات التي تبعتها ، اذ المؤسسات السياسية والاقتصادية في إقليم كوردستان لم تكن فاعلة، كان هناك برلمان ضعيف و مقسم دون أي هوية موحدة، وهناك ادارتين في الاقليم ، ويتم تطبيق القوانين القديمة للحكومة العراقية، كل ذلك الذي حال دون تهيئة بيئة مناسبة للإصلاح؛ لذلك لا بد من النظر إلى هذه العملية بعد سقوط النظام السياسي العراقي ، أو بالاحرى بعد انتخابات ٢٠٠٥، والتي تم تجديد برلمان كردستان المنتخب إلى حد ما، وتم إقرار العديد من القوانين الجديدة، وأصبحت منظمات المجتمع المدني والسلطة الرابعة قوة مدنية تحدثت ضد الفساد وغياب الشفافية والظلم ، بحيث يوماً بعد يوم، أصبح الإصلاح في المجالات السياسية والاقتصادية والإدارية في الاقليم مسألة راي عام لشعب كوردستان في الاقليم ، وهنا لابد من التطرق الى ابرز المشاريع التي طرحت من اجل الاصلاح السياسي ،والتي يمكن تقسيمها على فرعين : تتناول المحاولات والمشاريع والقوانين والقرارات المطروحة للاصلاح السياسي في الاقليم على المستوى غير الرسمي والمستوى الرسمي .

الفرع الاول : المشاريع غير الرسمية

طرح في محاولات اصلاح العملية السياسية في اقليم كوردستان – العراق مشاريع غير رسمية عدة ،يمكن ان نعرج على ابرزها ما ياتي:

١. مشروع ومذكرة خمس أحزاب سياسية الى رئاسة إقليم كوردستان في (٧/ ١/ ٢٠٠٧)، والتي تضمنت على مقدمة وأربع نقاط الرئيسة، لاسيما كان المضمون بمثابة طلب وليس مشروعا إستراتيجيا عميقا قد يسلط الضوء على المشاكل، بحيث لم تذكر فيها اية آلية وكيفية العمل لإجراء الإصلاح (عبد العزيز ، ٢٣٠-٢٣٥) .

٢. مشروع قدمه السيد (جلال طالباني) سكرتير (الاتحاد الوطني) في ٢٠٠٧/١٢/١٨ للإصلاح والعمل على عدم تدخل الحزب في العمل الحكومي ، هذا المشروع تم توجيهه أكثر الى هيئات وحلقات تنظيمية داخل (الاتحاد الوطني) (جوهر ٢٠٢٢ ، ٨٦) وبذلك كان مشروعا غير رسميا لانه ارتبط بالتنظيمات الداخلية لحزب الاتحاد الوطني

تجدر الاشارة ان الاوضاع السياسة والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية داخل اقليم كوردستان اختلفت تماما بعد عام ٢٠٠٩،مع بروز ظاهرة المعارضة السياسية ،وهي ظاهرة سياسة تحدث لأول مرة وعلي مستوى الحزبي أو مستوى العمل البرلماني بوجود معارضة رسمية في داخل قبة برلمان كوردستان في اقليم كوردستان– العراق؛ اذ ان الإصلاح وتطور في المجال السياسي بات مطلب الجميع بما فيها الأحزاب السياسة في السلطة ، ليس هذا فحسب؛ بل الأحزاب في السلطة جعلت منها شعاراً ومطلباً رئيساً كنوع من رد فعل تجاة احزاب المعارضة؛ لا سيما الحراك الجماهيري والمنظمات المجتمع المدني للعمل والمشاركة في تحسين أداء تجربة حكومة الإقليم ، بإمكان ان نطلق اسم على هذه المرحلة (إعداد و تقديم مشاريع الإصلاحية)، بسبب تقديم الكثير من المشاريع الإصلاحية، سواء كانت من قبل الأحزاب المعارضة داخل برلمان أو خارجها أو من المنظمات المجتمع المدني، أو رئاسة الإقليم أو الحكومة والأحزاب المشاركة فيها .

٣. المشروع المقدم للرأي العام من قبل الأحزاب الأربعة (اتحاد اسلامي، حركة اسلامية ،الكادحون ،حزب الاشتراكي) ، هذا المشروع في الاساس كان رد فعل تجاة موقف السلطة السياسة وعدم الاصغاء للمشاريع التي قدمها، كانت أكثر دقة و وضوحا تجاة الإصلاح السياسي في المؤسسات البرلمانية والحكومية و رئاسة الإقليم والسلطة القضائية وإجراء إنتخابات (عبد العزيز ، ٢٤٠-٢٤٤) ، لكن المشكلة الرئيسية باتت من خلال العناوين التي تظهر بصورة غير مباشر، كونها قدمت عن طريق الرأي العام للسلطة؛ بذلك ان المشروع يعد تبريرللذمة السياسة و ليس مشروع جدي ذو أبعاد متينة، عدا ذلك ان المشروع يفتقر من ناحية اخرى الى الاليات والسبل لتنفيذه.

٤. مشروع الاحزاب في السلطة (الاتحاد و الديمقراطي) في (٢٠٠٩/١١/٢٠) و من خلال ورقة توضحية تحتوي على (١٩) فقرة ردا على تلك المشاريع المقدمة من قبل أحزاب الاربعة، لكن الغريب فيها بدل إجراء المحادثات علي الفقرات في المشروع، أبدو إستيائهم تجاة الاحزاب السياسية

المقدمة لمشروعهما وتم إتهامهما بأزدواجية ، كونهما احزاب السلطة و من جانب أخر يعرضون مشاريع بمثابة معارضة للحكومة ، ان كيفية الرد السلطة السياسية لمشروع الأحزاب الأربعة يشير الي عدم إهتممها لفقرات الموجودة في المشروع و لا يعمل عليها، رغم ذلك ان البعض من الفقرات بات لاحقا كورقة مهمة لإصلاح. (جوهر ، ٨٧) .

٥. في ٢٠١٠/٨/١٦ قدمت (حركة التغير) مشروع لإصلاح السياسي يحتوي على (١٢) فقرة وموجه الى كل من رئيس إقليم و رئيس برلمان، و رئيس الحكومة كوردستان و نائبة ، و كذلك المكاتب السياسة لأحزاب (الأتحاد وطني والديمقراطي الكوردستاني والاتحاد اسلامي وجماعة اسلامية) (جوهر ، ٨٧) . اذ ان المشروع بشكل عام كان يطالب بالاصلاح الشمولي وليس فقط الإصلاح السياسي، لكن المشروع كان ينظر إليه بمثابة المطالب و ليس مشروعا إستراتيجيا، كما دون بشكل العام، يطلب التغير في العديد من المجالات بدون أن يذكرالآلية المناسبة لكيفية إجرائها.

٦. أن أحدى المشارع الشاملة ذو أبعاد عديدة هو مشروع ذات (٢٢) نقاطة (عبد العزيز ، ٢٧٣-٢٧٤) التي طرحتها المعارضة للإصلاح في كوردستان، والتي صدرت في ٢٠١١/٣/٣من قبل الأطراف الثلاثة (إتحاد اسلامي و حركة التغير، و جماعة الاسلامية) المعارضة في داخل برلمان الموجه الى كل من رئيس الإقليم و رئيس برلمان كذلك رئيس مجلس الوزراء في كوردستان ، وإرسال نسخة الى كل من (الاتحاد و الديمقراطي)، في الحقيقة ان المشروع تركز علي كل المفاصل الرئيسية في العملية السياسية بصورة دقيقة، لو تم العمل بها أو تنفيذها لكانت العملية السياسيه و الإصلاح السياسي يخطو خطوة جيدة، والمؤسسات في النظام السياسي في الإقليم تشهد تقدما ملموسا ، بالمقابل هناك نقطة سلبية في المشروع وهي التطرف الزائد من قبل الأطراف المعارضة، اذ إشترط في فقرة (٢١) و التي تنص علي إصدار قرار خلال شهر واحد بتبني النقاط و تنفيذها في مدة (٦٠) يوما؛ لا سيما فقرة (٢٢) يتم تاكيد علي انه في حال عدم تنفيذ الفقرات الموجودة خلال شهرين ، يجب علي رئيس اقليم اعلان إنتخابات مبكرة و تشكيل حكومة إنقاذ وطني لأشراف على الإنتخابات وإدارة المرحلة.

٧. مشروع (حركة شباب ١٧ شباط) في ٢٠١١/٤/٧ ،ويحتوي المشروع على (٩) نقاط بإسم (مشروع الحركة الشبابية الآنية ١٧ شباط لإصلاح الجذري) وهي: (تعديل قانون التظاهر ،وإلقاء القبض علي الذين تعرضو للمتظاهرين ، كتابة مسودة دستور إقليم، حل الهيئتين لمجلس الأسايش اقليم ، إعادة تنظيم قوات البشمركه و محاسبة الذين تسبب بإندلاع الإقتتال الداخلي، وإستقلال المحاكم) ، وفي ٢٠١١/٤/١٠ تلاها اعلان أخر باسم مجلس المؤقت المسمى (ميدان ئازادى) أي ساحة

الحرية في السليمانية، بتقديم مشروع تحت اسم(خارطة طريق لحل جذري للأزمات السياسة و تداول السلمي للسلطة في الإقليم)؛ اذ وركزوا فيها على النقاط الثلاثة الرئيسة (إستقالة رئيس الإقليم و رئيس الحكومة و رئاسة البرلمان)، ثم تأسيس حكومة مؤقتة مستقلة وانتقال السلطة بدون أي قيد وشرط للسلطات الرسمية للحكومة مؤقتة. ان مكامن الضعف في هذين المشروعين اللذين قدما لإصلاح الجذري، هي مطالب احادية الجانب ومن قبل المتظاهرين و من يمثلهم، وكانتا ذات طابع راديكالي بطبيعتهما بدون أخذ النظر الاعتبار الأوضاع السياسية الداخلية في الإقليم وخارجه.

٨. ان الاحزاب المعارضة صاحب المشروع قامت بإعداد مشروع ثاني متكون من ست فقرات المعروفة (الرزم الست) لغرض الإصلاح الجذري في الإقليم و على أساس ذلك أن الاطراف الثلاثة المعارضة في برلمان (حركة التغير ،اتحاد الاسلامي ،جماعة الاسلامية) قامت بإجراء سلسلة من الإجتماعات الخماسية مع الحزبين (الاتحاد الوطني ، الحزب الديمقراطي) في ٢٠١١/٤/٤ و في ٢٠١١/٦/٢٧ والتي طرحت فيها الاصلاحات (كورديو نت ٢٠٢٣) .وهي عبارة عن مشروع جامــع وخليط لكل المشــارع المقدمــة من قبل أكثرية الاحزاب السياسية و الشخصيات الجماهيرية (ميدان الحرية) والقرارات البرلمان (١، ٢) الصادر من البرلمان كوردستان .

٩. مشروع (التجديد نحو المستقبل) مشروع المشترك (للاتحاد الوطني والحزب الديمقراطي) في ٢٠١١/٦/٢٦ تضمن هذا المشروع ثلاثة محاور أساسية للحوار (جوهر ، ٨٨) ، ان النقطة الأكثر قوة فيه، هو إهتمام الجميع علي إجراء محادثات بين المعارضة والسلطة؛ لتحقيق نوع من التفاهمات والتعاون لبدء بالعمل والإصلاحات المرضية.

في الحقيقة هذه المرحلة كانت مرحلة تبنى عليها الكثير من الامل لإجراء الإصلاحات العامة والإصلاح السياسي ، لان الاخير في هذه المرحلة خلق فضاءاً نشطا للحوار والمناقشة ما بين المعارضة ومنظمات المجتمع المدني والسلطة السياسة ، كما أوجد العديد من المشاريع و الطروحات علي ساحة السياسة ، وبعض هذه المبادرات خلق مناخا ليتم إصدار قرار أو قانون أو تعديل عليها ، ولكن بعد انتهاء مدة الدورة البرلمانية الثالثة لإقليم كوردستان في ٢٠١٣/١١/١ و إجراء انتخابات الدورة الرابعة في هذة الإنتخابات، ان كل حزب دخل الى حلبة المنافسات الإنتخابية لوحده ، واختفت ظاهرة التحالفات السياسية لغرض المشاركة في الانتخابات ، ومن عدد(٣١) حزب و كيان سياسي مشارك في الإنتخابات، حصل فقط (١٧) منهم علي مقاعد برلمانية و من ابرزهم (الديمقراطي ٣٨ معقد ، التغير٢٤، الاتحادي الوطني١٨ ، الاتحاد اسلامي١٠ معقد، الجماعة الاسلامية ٦ معقد والباقي حصل علي ١٥ مقاعد الأخرى)، بسبب عدم حصول اي كيان أو حزب سياسي من نيل الأكثرية البرلمانية ، تم اتفاق بين الاطراف الخمسة (الديمقراطي

، التغير ، الاتحاد الوطني ، الاتحاد الاسلامي ، الجماعة الإسلامية) وبعد الخوض في العديد من المداولات والاجتماعات ، تم تشكيل حكومة ائتلافية لاقليم كوردستان ، وبذلك قرر الأحزاب الثلاثة المعارضة في الدورة الثالثة ان يشارك في الحكومة ، بهذا شكل تم قضاء علي معارضة البرلمانية، لتتكاتف الكل معا لتشكيل حكومة إئتلافية ذو قاعدة واسعة، لذلك لم يكون هناك إلا مشاريع قليلة جدا خارج برلمان بدل ذلك تم تقديم مشاريع الإصلاح والمحاولات الجدية داخل قبة البرلمان.

الفرع الثاني : المشاريع الرسمية

لم تقتصر مشاريع الاصلاح على اطراف المعارضة سواء احزاب سياسية ام قوى المجتمع المدني فحسب وانما طرحت مشاريع من اطراف رسمية،ولعل من ابرز هذه المشاريع ما ياتي:

١. خطاب (مسعود البارزاني) رئيس إقليم كوردستان انذاك في ٢٠اذار ٢٠١١ بخصوص إجراء الإصلاحات، التي ركز البارزاني في خطابه المدون في (٢٢) نقاط علي إجراء إصلاحات شاملة في الحكومة، ومنع تدخل الحزب من أجل التعين و تأسيس مجلس الخدمة و إعداد ميزانية لإقليم بشكل شفاف وبعض قضايا الأخرى في مجال الأقتصاد، هذه المبادرة من قبل رئيس الإقليم كانت إستجابة غير مباشرة لمطالب المعارضة من جهة ، ومطالب المتظاهرين (١٧ شباط ٢٠١١) من جهة أخرى (جوهر ، ٨٧) . و في ٢٠١١/٦/١٤ في خطاب أخر (لمسعود بارزاني) رئيس الاقليم أي بعد مضي أقل من ثلاثة أشهر تقريبا على إطلاق ذلك المشروع الإصلاحي من قبل البارزاني ، والتي تمثلت بتنفيذ بعض الاجراءات الاصلاحية والتي وعد بها رئيس الاقليم المتعلة بعدة مجالات السياسية والادارية والاقتصادية ، فضلا الى اشارة الى اصدار بعض القوانين والقرارات ذات الصلة بعملية الاصلاح في الاقليم .

٢. قدم (نێچرڤان بارزانی) الخطوط العامة لكابينة الوزارية السابعة ، ركز في خطابه علي العديد من المواضع ومنها (تحقيق إجماع وطني في قضايا المصيرية والوطنية، مراجعة مشروع مسودة دستور إقليم كوردستان، العمل بلامركزية الإدارية في الحكومة، محاربة الفساد ،سيادة القانون، أهمية برلمان كمؤسسة مهمة لتشريع والمراقبة، المشاركة السياسة العامة، الشفافية في العمل الحكومي، تطوير الأقتصاد ...الخ) حيث تعثرت هذا الخطوات في تنفيذها نظراً لاستمرار المشاكل بين الاحزاب السياسية من جهة ، وبروز مشاكل المالية في الاقليم نتيجة قطع التمويل المالي عن الاقليم من قبل الحكومة العراقيةبعد اشتداد الخلافات بين بغداد و اربيل .

٣. كلمة (مسرور بارزاني) رئيس حكومة اقليم كوردستان يوم تنصيبه امام برلمان كوردستان في ٢٠١٩ /٧/١٠ :" نتطلع على رغبة مواطنينا هي محاربة الفساد، و أمنيتي الأولى في هذه الحكومة

هي محاربة الفساد والإصلاح، اذ نقدر الخطوات التي تم اتخاذها حتى الآن لمحاربة الفساد ، ولكن لن نتهاون في المستقبل مع الفاسدين والمخالفين ويجب تحقيق رغبات المواطنين " . حيث قدم (مسرور بارزاني) البرنامج الحكومي للوزارة التاسعة لحكومة اقليم كوردستان ، وكان يتضمن الخطوط الاساسية في مجال اجراء الاصلاح السياسي (حكومة الاقليم نت) ، وإن هذا البرنامج الحكومي، هو نتاج لاتفاقات سياسية ويمثل ملخصاً لبرامج الاحزاب السياسية المشاركة، ويتضمن ايضاً توجهات وآراء ومقترحات جميع القوى السياسية المشاركة في الحكومة. ، وقد كانت بمثابة احياء للعملية الاصلاح السياسي في الاقليم .

ومن اجل انجاح المشاريع الرسمية الاصلاحي تم اصدار بعض القوانين والقرارات التي تخص إجراء والإصلاحات السياسية وكما يلي:

١. قانون رقم (١١) لسنة (٢٠٠٩) قانون إلغاء و دمج بعض الوزارات في الإقليم والتي صدرت في برلمان كوردستان في جلسة رقم (٨) بتأريخ ٢٠٠٩/١٠/٢٦، (وقائع كوردستان ٢٠٠٩)
٢. قانون رقم (١٢) لسنة (٢٠٠٩) تعديل الثامن لقانون مجلس الوزراء إقليم كوردستان الرقم (٣) لسنة (١٩٩٤) والتي صدرمن قبل برلمان بجلستة المرقم (٨) في ٢٠٠٩/١٠/٢٦ ،
٣. قانون الموازنة لإقليم كوردستان لسنة (٢٠١٠) ،(٢٠١١) ،(٢٠١٢) ،(٢٠١٣)
٤. قانون رقم (١١) لسنة (٢٠١٠) قانون تنظيم التظاهرات في الأقليم كوردستان، والتي صدر في جلسة برلمان الرقم (١١) في ٢٠١٠/١١/٣ (وقائع كوردستان ٢٠١٠)
٥. قانون رقم (١١) لسنة (٢٠١٣) قانون حق الحصول علي معلومات في اقليم كوردستان والتي صدر بجلستة الرقم (٢٨) في ٢٠١٣/٦/٥ (وقائع كوردستان ٢٠١٣)
٦. قانون رقم (١) لسنة ٢٠١٤ التعديل الثالث لقانون رقم (١) لقانون رئاسة اقليم كوردستان ، وذلك في جلسة (٣) لبرلمان اقليم في ٢٠١٤/٥/١٣ (وقائع كوردستان ٢٠١٤)
٧. قانون رقم (٤) لسنة ٢٠١٤ للمفوضية العليا للانتخابات والاستفتاء ، في جلسة رقم (٨) لبرلمان اقليم في ٢٠١٤/٧/٢٣ ، (وقائع كوردستان ٢٠١٤)
٨. قانون رقم (٥) لسنة ٢٠١٤ للنظر في التمويل المالي للاحزاب السياسية في الاقليم ، في جلسة برلمان رقم (١٩) في ٢٠١٤/٧/٢٤ ، (وقائع كوردستان ٢٠١٤)
٩. قانون رقم (٢) لسنة ٢٠١٥ قانون صندوق كوردستان للايرادات النفط والغاز ، في جلسة رقم (٦) بلمان اقليم بتاريخ ٢٠١٥ /٤/١ ، (وقائع كوردستان ٢٠١٥)

١٠. وأهم من ذلك كله هو قانون رقم (٢) لسنة ٢٠٢٠ قانون الإصلاح في الرواتب والمخصصات والمنح والامتيازات والتقاعد في إقليم كوردستان . العراق (وقائع كوردستان ٢٠٢٠) ، اذ أن هذا قانون للاصلاح يرتكز على مبدأين أساسيين (خفض وتنظيم النفقات، وزيادة الإيرادات، وتنظيم مصادر الإيرادات) ، بحيث يتضمن القانون إصلاح المعاشات غير القانونية، وتنظيم البدلات والرواتب غير المستحقة ، وتنظيم الرواتب غير القانونية في وحدات القوات (٧٠، ٨٠) ورواتب الحراسة غير شرعية .....أخ ، فضلاً عن تخفيض الموازنة التشغيلية إلى ٢٠.% ، وعمل على برامج زيادة الإيرادات من خلال ستة مجالات مهمة (تنظيم الجمارك ، مراجعة العقود الجمركية ، ترتيب الإعفاءات الجمركية واسترداد الديون الحكومية ، مراجعة النظام الضريبي ، مراجعة نظام الرسوم ، إعادة النظر في قضية النفط)

وبهذا تهدف هذا القانون بالدرجة الاساس في كلا المبدأين (خفض النفقات وزيادة الإيرادات) إلى زيادة الإيرادات، وهي نقطة مهمة وفي إطار إصلاح الرواتب والمعاشات ، فإن الأهم هو ألا يحل قانون إصلاح الرواتب والمعاشات محل الإصلاح الحقيقي، الإصلاح الحقيقي في إقليم كوردستان يبدأ بالكشف عن الإيرادات والنفقات ووضع حدود للفساد الكبير ومعاقبة مافيا الشركات الكبرى التي تتغذى على الإيرادات العامة وتلعب بالسوق وأموال الناس .

علاوة عن تلك القوانين تم اصدار قوانين خاصة لبعض الوزارات والهيئات و منها(وزارة المالية ، الهيئة المستقلة لحقوق الأنسان ،الهيئة العامة للنزاهة، قانون المجلس الاسايش ، مجلس الخدمة العامة . اضافتاً الى تعديل العديد من القوانين المهمة مثل (تعديل الأول لقانون إنتخابات المحافظات والأقضية والنواحي، تعديل التاسع لقانون مجلس الوزراء ، تعديل السابع لقانون إنتخابات برلمان كوردستان (برلمان كوردستان نت) .

وبخصوص قرارات المهمة لتعاطي مع عملية الاصلاح نذكر أهمها :

١. قرار رقم (١) لسنة (٢٠١١) برلمان كوردستان المعروف بقرار ذو (١٧) فقرة والتي تخص مطالب التظاهرات (١٧شباط) صدر في جلسة إستثنائية الرقم (١) في ٢٠١١/١١/٢٣، (وقائع كوردستان ٢٠١١) .
٢. قرار رقم(٤) لسنة ٢٠١٣ لإجراء تعديل السابع لنظام الداخلي برلمان كوردستان الرقم (١) لسنة ١٩٩٢ والتي صوت عليها برلمان كوردستان في جلستها الإعتيادية الرقم (٧) في ٢٧ /٢٠١٣/٥ ، (وقائع كوردستان ٢٠١٣) .

٣. قرار رقم (١٨) لسنة٢٠١٤ الخاص بتنظيم قوات الامن و الداخلية ، في جلسة رقم (١٨) لبرلمان اقليم بتاريخ ٢٠١٤/٧/٢٣ ، (وقائع كوردستان ٢٠١٤)
٤. قرار رقم (١٩) لسنة ٢٠١٤ الخاص بقوات بيشمركة ، في جلسة رقم (١٨) لبرلمان اقليم بتاريخ ٢٠١٤/٧/٢٣ ،
٥. قرار رقم (٤) لسنة ٢٠١٥ قرار الانتخاب الاعضاء بشأن ترسيخ ارضية لتفاهم حول الاتفاق على دستور الاقليم ، في جلسة رقم (١١) في ٢٠١٥/٥/٢٠ ، (وقائع كوردستان ٢٠١٥) .

وفي هذا المرحلة اصدررئاسة مجلس وزراء اقليم كوردستان بعض القرارات من منها:

١. القرار الرقم (٧١) في ٢٠١٦/٢/٣ والقرار (١٠٠) في ٢٠١٧/١/٣١ المتعلقة بالتسجيل البايومتري لموظفي اقليم كوردستان (جوهر ، ٩٢) .
٢. قرار رقم (١٠٨) لسنة ٢٠١٧ يتضمن استراتيجية مكافحة الفساد في اقليم كوردستان (٢٠١٧-٢٠٢١) في ٢٠١٧/٥/٢ ، (وقائع كوردستان ٢٠١٧) .

وفي مرحلة مهمة بعد اصدار قانون الاصلاح رقم ٢٠ لسنة ٢٠٢٠ تم تشكل الجنة العليا للاصلاح في كابينة التاسعة للحكومة أقليم بتأريخ ٢٠١٩/٧/٣٠ لغرض المتابعة تنفيذ قانون الاصلاح المذكورة ، وقد اصدر في ١٦ /٢٠٢٠/٤ عدة قرارات مهمة لغرض تسهيل و تطبيق قانون الاصلاح نذكرأهمها:

١. قرار رقم (٢٩٣٣) الخاص بهيكلية الجديدة لمديرية العامة للتقاعد .
٢. قرار رقم (٢٩٤٣) الخاص بالتدقيق و التسوية لقوائم السجناء السياسيين .
٣. قرار رقم (٢٩٣٥) الخاص بتنظيم الميزانية و الميلاكات وزارة البيشمركة .
٤. قرار رقم (٢٩٣٦)الخاص بالاسترجاع القروض التجارية .
٥. قرار (٢٩٤٠) الخاص بتنظيم المخصصات العامة للدوائر الحكومية .
٦. قراررقم (٢٩٤١) الخاص بتنظيم المجال البنكي في الاقليم .
٧. قراررقم (٢٩٤٢) الخاص بالمسالة التقاعد الدرجات الخاصة .
٨. قراررقم (٢٩٤٣) الخاص النظام الملاك الحمايات .

وأخيرا، وكمحصلة لكافة مشاريع القوانين والقرارات المقدمة والصادرة بشكل رسمي وغير رسمي، ويمكننا القول ان هناك جهود جيدة للاصلاح السياسي في الاقليم ويتضح ذلك من غزارة المشاريع و قوانين و قرارات بشان الاصلاح ، خاصة بعد الجولة الثانية من الانتخابات النيابية عام ٢٠٠٥ ، وعلى الرغم من

مطالبة الجميع بالإصلاح، و الحكومة تعد نفسها صاحبة المشروع الإصلاحي، ، لكن ما نراه عملياً بخصوص الاصلاحات في أرض الواقع ليس في مستوى المطلوب فحسب؛ بل تراجعت عملية الاصلاح بعد الخطوات التي قام بها من قبل ، بحيث أن ما يتحقق من الاصلاحات لا يتعلق بالمسائل الجوهرية في عملية الاصلاح ، مثلاً لم يتحقق (إعادة هيكلة النظام السياسي، ومأسسة دعائم الحكم، والفصل بين السلطات، والقضاء على الفساد، وتحقيق التنمية السياسية والاقتصادية، وإنهاء سيطرة الحزب على الحكومة ومؤسساتها).

يتضح مما تقدم ، ان المشاريع المطروحة سواء الرسمية منها او غير الرسمية لم تحققو لو نسبة بسيطة من تلك المسائل المطلوبة لعملية الاصلاح في كوردستان؛بالمقابل تتركز الاجراءات الاصلاحية الى حزمة من "الاصلاحات المالية" والادارية ، حيث استطاعت الحكومة أن تخطو خطوات جادة على صعيد تنظيم وزيادة الإيرادات المحلية وأصبح عمل الدوائر والمؤسسات الحكومية أفضل تنظيماً من قبل ، ولكن لا يمكن ان تكون ورقة الاصلاح المادي بديلا عن الاصلاح المنشود ، اضافة الى ذلك واجهت الحكومة عدة عقابات بعض منها خارجة عن امكانياتها؛ مما سبب في توقف جهود الاصلاح السياسي في الاقليم في كثير من الاحيان ، ولكن وعلى الرغم من كل ذلك، فان صدور هذه القوانين والقرارات والمبادرات؛ وإذا تم العمل عليها في المستقبل وأزيلت العوائق أمام تنفيذها، فإنها ستكون أساساً جيداً للإصلاح السياسي في إقليم كردستان.

المبحث الثاني

المعوقات السياسية للاصلاح في اقليم كوردستان– العراق

تعد العوامل السياسية أحدى أسباب إعاقة أي محاولة للاصلاح السياسي في الاقليم، ويقف على رأسها ضعف الارادة السياسية لدى الفئة الحاكمة ، و صراع على السلطة والنفوذ بين الاحزاب السياسية ، والاشكالية في البنية الحزبية و تأثيراتها السلبية على عملية الاصلاح ، و ضعف و غياب المعارضة السياسية ، وكذلك وجود ظاهرة المحاصصة السياسية ، وتدنى المشاركة السياسية ، والازدواجية الادارية ، و عدم الاستقرار السياسي ، فضلا عن عوامل ومعوقات أخرى ،ومن اجل معرفة هذه المعوقات لابد من بحثها بالتفصيل وكما ياتي:

المطلب ألاول

ضعف الارادة السياسية والصراعات السياسية

تاتي في مقدمة المعوقات السياسية قضيتين اساسيتين وهما: ضعف الارادة السياسية والخلافات السياسية ،ومن اجل دراستهما بصورة معمقة لابد من الدخول في تفاصيلهما من خلال الفرعين الاتيين:

الفرع الاول: ضعف الارادة السياسية

ان ارادة التغير السياسية هي امتلاك النظام السياسي القدرة والجدية لاتخاذ قرارات و سياسات تؤثر على بنية النظام السياسي ، و تمثل الارادة السياسية جوهر عملية الاصلاح،فلايمكن اجراء الاصلاح السياسي في ظل غياب ارادة حقيقية من قبل النخب السياسية ، فالاصلاح السياسي مرتبط ارتباطاً وثيقاً بارادة هذه النخب (الخزاعلة ٢٠١٥) ؛ واي قصور أو خمول في تطبيق الاصلاحات ، او عدم القدرة على ادخال التعديلات الجوهرية التي تؤثر على استمرار التحكم والسيطرة والاستحواذ على السلطة (حميد ، ٥٨٤) ، او الاخلال بمصالحهم الاقتصادية العامة ، خاصة بما يتعلق بالرواتب والمخصصات والخدمات والامتيازات التي يتمتعون بها ،فان كل ذلك يقف حائلا دون الاصلاح (جواد ٢٠٢٢ ، ٢٩٣) .

وتجدر الاشارة الى ان ارادة الاحزاب الحاكمة تاتي في مقدمة عمليات الاصلاح السياسي،وكما اشار الدكتور محمود المجذوب" أن السلطة التنفيذية في الانظمة العربية هي أقوى السلطات ، ونجد أن الحزب الذي تسانده السلطة هو أقوى الاحزاب ، حتى وان كان تأثيره الجماهيري قليل (هلال ١٩٩٩) ، و انطلاقاً من هذا فان عملية اتخاذ القرار و تركيز السلطة في اقليم كوردستان تكون بين (الديمقراطي والاتحاد) و أن نخبة القيادتين في الحزبين الرئيسيين الحاكمين وهما اللذان يقرران الشكل الذي يرونه مناسباً لتيسيرو تنفيذ عملية الاصلاح السياسي ، لانهما يمتلكان السلطة والسيطرة ويمكنهما ادخال الاصلاحات تماماً ، كما يمكنهما منعها ،و هنا يثار تساؤل هل هناك استعداد او رغبة و ارادة لقبول احكام الاصلاح السياسي ؟ أم أن السلوك السياسي للنخب السياسية الكوردية الحاكمة لا تنسجم مع الاصلاح السياسي المنشود ؟ .

وهنا لابد من القول أن الاهتمامات بالاصلاحات السياسية في الاقليم، لم تكن بناءً على الرغبة الحقيقية للقادة السياسيين في الاقليم ؛ وانما نتيجة ضغوطات شعبية داخلية و دولية خارجية ، أو على شكل تداعيات لازمات التي مر بها الاقليم في السنوات الماضية ، و بهذا أن الاصلاح كفكرة و كمفهوم و سلوك من الصعوبة أن تجده عند معظم النخب السياسية وليس جميعها ، أتسم سلوكهم بالانفعالية مصحوبة بانقسام في السلطة التشريعية و ازدواج الكابينة الوزارية في اطار صراع حميم بين القوتين السياسيتين في الحكم ، في ظل غياب واضح للثقة والاختلافات المستمرة فيما بينهما؛ فضلاً عن اتباع استراتيجية كسب الوقت للحفاظ على بعض المصالح أو الخوف من فقدانها ، لذلك حصل نوع من ارباك في مشهد السياسي بشأن عملية الاصلاح السياسي في الاقليم مابين أكثر من وجه نظرفي تعاملها مع الاصلاح ، كل يرغب به وفق مصالحه ، فهناك من يسعى للاصلاح و تقنينه والسعي النظري الى تجسيده ، ولكن يختلف حول الالية والوسيلة التي يتم بها الاصلاح، والاخر يحاول تعطيل الاصلاح بشكل غير مباشر عن طريق فرض كثير

من المعوقات التي تحول دون تحقيق نقلة نوعية في ترسيخ عملية الاصلاح السياسي ، وتوجه أخر يحاول ركوب موجه الاصلاحات من دون ايمان حقيقي بها (عبد الله ، ٢٣-٢٥) .

ومن المقاربات المتبعة حالياً للاصلاح السياسي في الاقليم قد تكون الخطوات التي بادرت اليها القيادة السياسية فيها لادخال بعض الاصلاح المؤسساتي ، لكن دون الانتقال الفعلي للسلطة الحقيقية الى تلك المؤسسات ، او دون مطالبة اسفل الهرم الى اعلاه بتنفيذ تغيرات جوهرية ، وكل ذلك بمثابة لاسترضاء القوى الداخلية أو الخارجية التي تطالب بالمزيد من الاصلاحات ، او قد تهدف الى لاغراء المعارضين و استعابهم لانظمام الى اللعبة السياسية؛مما يعني الاستلاء على الخطط الاصلاحية ، أي السيطرة على الاصلاح السياسي وادارته ، خوفاً من اطلاق عملية اصلاحية لا يمكن السيطرة عليها ؛ لذلك تجدهم تركزون على بعض المسائل الاصلاحية تتمثل بمراجعة بعض القوانين، والعمل على بعض مسائل الادارية والمالية المحدودة ، لاعتقادهم ان هذه الاصلاحات سوف تساعدهم في الحصول على الدعم الشعبي أو الخارجي ، و وتبقى سيطرتهم على مصادر المال والاقتصاد و الاجهزة الحقيقية التي تمسك مقاليد السلطة مثل (البيشمركة ، والامن والاستخبارات ..ألخ)؛ لذا أن عملية الاصلاح لم تولد الا قليلا من الاثر تمثل بالتغيراً الهامشي في قضايا معينة ، ولا تقود الى اعادة توزيع السلطة أو الى عملية حقيقية لنشرالديمقراطية ، وتمثلت هذه الحالة بأدارة الاصلاحات و ليس تحقيق الاصلاح الحقيقي ،وبهذا نجد أن السلوك السياسي للنخب السياسية الكوردية لا تنسجم مع الاصلاح السياسي المنشود؛ لان الاصلاح السياسي يحتاج الى ارادة وعمل يرافق هذه الارادة ، واصلاح بشكل عملي و علمي جدي و ليس بشكل انتقائي يطور هنا و يستثني هناك ، وليس القفز على مسائل الحقيقية ، وهذه الارادة تتطلب وجود نخبة سياسية واعية وهادفة تدرك ضرورة الاصلاح و حريصة عليه و مؤمنه به و مدافعه عنه ، لكن مانجده في الواقع السياسي في الاقليم المتأثرة بطبيعة العلاقات بين الاحزاب الحاكمة والخوف من تداعيات الاصلاح حالت دون تكوين هذه الارادة الحقيقية للاصلاح .

الفرع الثاني : الصراعات السياسية

الصراع هو احد أنماط التفاعل الاجتماعي الذي ينشأ عن تعارض المصالح ، وهو موقف تنافسي يدرك فيه كل من المتنافسين أنه لا سبيل الى التوفيق بين مصالحه ومصالح الطرف الاخر ، فتتحول المنافسة الى صراع يعمل فيه كل طرف على تحطيم مصالح غريمه (الطيب ٢٠٠٧ ، ١٠٦) ، وبهذا اذا نظرنا الى طريقة التي ظهر فيها الاحزاب السياسية في الاقليم ، فيمكننا أن نرى أن هناك أزمات عديدة في والضع الحزبي الذي مارس تأثيراً واضحاً على ظاهرة الصراع وطبيعة العلاقات بين الاحزاب السياسية ، فمعظم الاحزاب السياسية الكوردية تشكلت من بؤرة رد الفعل ضد خصومها وليس من ضرورة الواقع السياسي

أو ملء الفراغ في قضايا سياسية ، اذ انفصلت معظم الاحزاب السياسية عن بعضها البعض و شكلت أحزاباً جديدة ، وكل انفصال عن الاخر يحمل خاصيتين جديدتين تجاه الاطراف التي انفصل عنها وهي:(التحدي والانتقام) ، وبهذا فهو دائماً يكون في جبهة معارضة ضد الطرف الاخر،ومن جانب أخر لاتزال معظم الاحزاب السياسية الكوردية تتصرف بعقلية يسارية والتي تعطي الافضلية للصراع على المنافسة ، و هذه الحالة يزيد من الارتباط و التمسك بمصالح الحزب وليس الدولة والاقليم ، من خلال تركيزها على التربية والتثقيف الحزبي على الولاء للحزب و أهدافه و مصالحه ، بحيث لا يطرء على فكر و برامج الحزب أي تغير ، وهم في صراع دائم في سبيل الحزب و عداوة الطرف الاخر (قادر ٢٠٢٢) .

وبهذا أن المشكلة الاساسية التي تواجه الاقليم منذ بدأ العملية السياسية فيه ،هو الصراع على السلطة والنفوذ بين الاحزاب السياسية؛ لاسيما بين الحزبين الحاكمين (الديمقراطي والاتحاد) ، وقد أخذ ذلك الصراع أشكالاً مختلفة تتدرج بين الصراع السلمي و صراع المسلح (من خلال الارث التأريخي من التنازع والاقتتال بين الاحزاب السياسية) ، بدلاً من تداول السلطة سلمياً ؛ مما أدى الى شلل في العملية السياسية في كثير من المراحل السابقة ؛ لان الاقليم يدار من قبل الاحزاب السياسية ، فان الصراعات الحزبية تؤثر بشكل مباشر على وضع الاقليم في ظل غياب مؤسسات وطنية و قانونية قوية ، مع أن هذه الاحزاب دخلت في حكومة مؤتلفة ، ولكن كانت هناك صراعات فيما بينهما ؛ مما وصل الامر منع المؤسسات الدستورية من مزاولة أعمالها (تعطيل أعمال البرلمان والحكومة) و ايقاف الانظمة والقوانين، و حتى عدم تنفيذ قرارات المحاكم (سعيد ٢٠١٩ ، ١٤٨) ، و كذلك اضحت الثروة والعوائد المالية و مجال الطاقة جزءً رئيسياً من هذه الصراعات في الاقليم ، والتي أدت الى مزيد من الاحتقان بين الحزبين الحاكمين في محاولاتهما السيطرة والنفوذ ، والتي افرزت تداعيات داخلية و خارجية.

وفي ظل استمرار الصراع بين الحزبين الحاكمين على السلطة والنفوذ و معه استمرت العديد من الامراض الداخلية السياسية والبنيوية ، والتي تراكمت عبر السنوات الماضية ، تمثلت أهمها في ضعف المؤسسات السياسيـــة والقانونيـة والانقسام الداخلي للسلطة والنفوذ والادارة في الاقليم ، وفي ظل انقسام القوة (البيشمركة والامن) فضلاًعن الاختلاف الخطير في رؤى التعامل مع الحكومة الاتحادية تجاه القضيا المصيرية للشعب الكوردستاني ، ومسائل أخرى مهمة نتجت من خلفية هذه الصراعات ، بحيث غاب التعاون والتمكين أزاء أية قضية من القضايا المطروحة ، وتحكمت سياسات التربص و الوقيعة في علاقاتهما ؛ لذلك فشلوا في انجاز الاصلاح السياسي الحقيقي ؛ لان السياسيين مشغولين بمشاكلهم و صراعاتهم المتنوعة، ، وانشغلوا وبكل جهودهم لحل المشاكل البينية؛ و لكن بدون نتائج ملموسة ، وبذلك تبقى عملية الاصلاح السياسي في الاقليم مرهونة بما ستؤل اليه هذه الصراعات والخلافات؛ لان هذه الاجواء من الصراع المستمرة

بين الطرفين ساهم في تعثرالاصلاح و اعاقته ، وتفاقم حالة الارباك والشلل التين أصابتا سير عملية الاصلاح السياسي في الاقليم .

المطلب الثاني : ضعف و غياب المعارضة السياسية وتراجع الاستقرار

ان غياب او تراجع المعارضة فضلا عن تراجع الاستقرار في اقليم كوردستان يعدان من المعوقات الاساسية لعملية الاصلاح السياسي ،ويمكن توضيح ذلك من خلال الفرعين الاتيين:

الفرع الاول:ضعف وغياب المعارضة

ان غياب احزاب المعارضة السياسية الفاعلة والمنظمة على الساحة السياسية تعد عقبة مهمة من عقبات الاصلاح السياسي؛ لان غياب معارضة سياسية قوية قادرة على احداث التغير بافكارها و توجهاتها و مواقفها يقلل التأثيرو الضغط اتجاه الاصلاح السياسي ، ويجعل عمليات الاصلاح السياسي والتغير المجتمعي تسير ببطء شديد و حسب ارادة السلطة السياسية والظروف المحيطة بها (العجمي ٢٠١٠) ، وتعود ظاهرة المعارضة الرسمية في برلمان كردستان إلى الدورة الثالثة للبرلمان، في هذه المرحلة تشكلت قوى المعارضة ؛ مارست الضغط من خلال الاحتجاجات أو المبادرات لتقديم مشاريع سياسية وقانونية في البرلمان اوخارج البرلمان،أو من خلال المفاوضات مع القوى الحاكمة ، تمكنوا من أن يجعلوا من قضية الإصلاح السياسي خطاباً مهيمناً سواء على مستواهم أو على مستوى مؤسسات النظام السياسي بشكل عام والحزبين الحاكمين بشكل خاص، الاّ أن هذة الحركة المعارضة لم تتمكن من الاستمرار، ففي الدورة الرابعة للبرلمان توقف عن نشاطها وشاركت في الحكومة ، ومن هنا، منيت قوى المعارضة بهزيمة كبيرة، ولم تتمكن من تنفيذ مشاريعها فحسب، بل استُبعدت أيضاً من مشاركتهم في الحكومة ، والأخطر من كل هذا؛ فقد الشعب ثقتهم بهذه القوى التي لم تعد قادرة على التأثير على السلطة السياسية ، ومن ثم تراجع الامل بالعملية الاصلاح السياسي والتغير الحقيقي، الذي بدأت بعد بروز المعارضة السياسية في الاقليم (جوهر ٢٠٢٢ ، ٩٥) .

ومن جانب أخر ان خارطة الاحزاب المعارضة الكوردية في الاقليم اتسمت بعدم الثبات فيما يتعلق بمشاركة تلك الاحزاب في السلطة أو موقع تلك الاحزاب ودورها في المعارضة السياسية ، فهناك تبادل لهذه الادوار بين الاحزاب وبصور مختلفة (شريف ٢٠١٩) ، على الرغم من ان المعارضة في الاقليم امتلكت حضوراً عددياً قوياً في بعض مشاركاتها السابقة؛اذ (بلغ نحو ثلث مقاعد البرلمان) الاّ أن هناك بعض العوامل المهمة التي أدت الى تراجعها وفقدانها لفاعلتها و تأثيرها في مواجهة الحكومة ، ومن ثم ضعفها واخفاقها في احداث الاصلاح السياسي الحقيقي في الاقليم ، ومن هذه العوامل :

- تعاني المعارضة من ضعف التخطيط في طروحاتها و برامجها وسلوكها السياسي ، فمثلاً تنادي بالتداول السلمي للسلطة؛ ولكنها لا تطبق هذا المبدأ داخل أحزابها ، أو انها تطرح برامج انتخابية غير واقعية (رواتب لربات البيوت التي نادى بها حركة التغير) ، مما يدل على عدم تجذر فكرة الديمقراطية لديها من الاول و هشاشة طروحاتها الفكرية و تناقض في أهدافها وبرامجها من جانب أخر، ومن ثم عدم نضجها ، والتي حولت العمل المعارض الى عمل سياسي يخدم مصالحها الانتخابية فقط ؛ الامر الذي قلل من قدرتها في احداث التغيرات السياسية المطلوبة (الزيدي ٢٠١٢ ، ٣٨) .
- وجود ضعف في التنسيق والتفاهم بين القوى المعارضة حيال الموقف من الكثير من القضايا المتعلقة بالعملية السياسية في الاقليم ، فيما يتعلق بعلاقاتهم مع أحزاب السلطة و حيال مشاركتهم في الحكومة؛ مما أدى الى أزمة ثقة متبادلة بينها ؛ الامر الذي تحول الى الصراع بينها ، فحركة الجيل الجديد نفسها المعارضة الحقيقية و تهمش الاخرين ، كما فعلت الشيء نفسه حركة التغير سابقاً مع الاحزاب الاسلامية ؛ الامر الذي شتت جهودهم وأضعف قدرتهم في المناورة و تقديم بدائل موحدة ومؤثرة (الزيدي ، ٣٩) ، فضلا عن وجود الصراعات والخلافات بين تكتلات أو توجهات المختلفة داخل الاحزاب المعارضة ، اذ هناك ظاهرة الانشقاقات داخل أحزابهم و تكتلاتهم البرلمانية (مثلاً انشقاقات داخل كتل حركة التغير و حركة الجيل الجديد) ،وهذا واقع أثرسلباً على سلطة البرلمان نتيجة تشتت و ضعف المعارضة البرلمانية (شريف ، ٢٦٥) .
- وكذلك عدم ترجمة التصويت لصالح المعارضة الى أفعال ملموسة يراها المواطن ، اذ لم يجني ثمار تصويته في الانتخابات لصالح المعارضة ، فضلاً عن عدم قدرة الاحزاب المعارضة في تنفيذ الوعود التي قطعها للناخبين في برامجها الانتخابية ، ولم تستطيع المعارضة أن تقدم نموذجاً للرقابة الصارمة على أعمال الحكومة ، مما أثر الى تراجع نفوذها و خسارة مقاعدها (مثلاً خسارة حركة تغير لنصف مقاعدها البرلمانية في الانتخابات البرلمانية عام ٢٠١٨) (شريف ، ٢٦٠) .

وبهذا أن ضعف المعارضة ساعد في استمرار الفساد ، ولو كان هناك في برلمان كوردستان معارضة قوية تراقب و تحاسب وتتابع؛ لما انتشر الفساد في مؤسسات الدولة ، ولما أفلت الفاسدين من قبظة العدالة ، ولما سكت أحد عن التعثر الذي أصاب مسيرة الاصلاح السياسي في الاقليم، حتى كاد ينظر الى بعض التفاعلات التي تجري في المؤسسات الدولة و

تحت قبة البرلمان والتشريعات القانونية؛ انما هي محل تنافس وتصفية حسابات حزبية ولا يؤدي ذلك الى اصلاح السياسي حقيقي؛ وانما قد تكون بالاحرى عقبة أمام عملية الاصلاح السياسي .

لذلك ساهم ضعف المعارضة في الاقليم الى اضعاف البرلمان و اثر سلباً الى مسار التجربة الديمقراطية في أقليم ، والتي مازالت غير قادرة على ادخال الاصلاحات السياسية الحقيقية لخدمة المجتمع الكوردستاني ، وهذا ضعف انعكس سلباً على مسيرة الاصلاح السياسي والعملية السياسية برمتها وعلى دور المعارضة في الاصلاح السياسي .

الفرع الثاني : تراجع الاستقرار

يعد الاستقرار السياسي والاقتصادي و صيانة الامن الاجتماعي من المتطلبات الاساسية لتوفير الارضية المناسبة لانجاح أية مشاريع إصلاحية؛ اذ أن انعدام الاستقرار السياسي يدفع الى حدوث عدم الاستقرار الاقتصادي؛ لان الاستقرار الاقتصادي يعتمد على الوضع السياسي والامني في المجتمع ، اللذان يدفعان بدورهما الى حدوث عدم الاستقرار الاجتماعي (نعمة ٢٠١٥) ، اذ تعددت العوامل والاسباب التي تؤثر سلباً على ظاهرة الاستقرار السياسي وانتشار حالة عدم الاستقرار (بقدي ٢٠١٢) .

وقد عرف جونسون ويستيفنسون (Johnson Westevenson) حالة تراجع او عدم الاستقرار السياسي بأنها: "حالة تصيب النظام بانهيار الإطار المؤسسي وحلول العنف مكان الخضوع للسلطة بهدف تغيير أشخاص أو سياسيات أو الوصول إلى السلطة من خلال أعمال تتخطى الطرق الشرعية للتغيير السياسي" (البدري ٢٠٢٣، ٣٨٦).

لقد شهد اقليم كوردستان حالات كبيرة من عدم الاستقرار خلال المراحل السابقة ،والتي عرقلت بدورها برامج الاصلاح السياسي في كوردستان؛ اذ ان هناك مشكلات داخلية تعرض لها الاقليم اثرت على استقراره ، وفي مقدمة تلك المخاطر تمثلت في الاقتتال الداخلي بين الاحزاب السياسية الرئيسة؛ الامر الذي أدى الي شلل كامل للمؤسسات الادارة في الاقليم ، فما زال هناك تقسيم امني وعسكري نظراً لوجود قوتين عسكريتين و جهازين امنيين تقع خارج واقع المؤسسات الحكومية في الاقليم ؛اذ لا تأتمر هذه قوات بأمرة جهات الحكومية والمدنية و يتم استخدامها و توظيفها و حشرها في الصراعات الحزبية و في فرض هيمنة جهة ضد الاخرى ، و من جهة أخرى أدى ذلك الى خلق بيئة مواتية لوجود وتعدد الجماعات المسلحة غير النظامية التي تشكل الاساس للانفلات الامني و الانفلات السلاح في المجتمع و تزايد حالات القتل والاغتيالات في الاونة الاخيرة ، فضلا عن ظاهرة الاستعراضات العسكرية الرديفة التي تقوم بها الاحزاب السياسية (برزنجي ٢٠٢٢ ، ١١-١٣) الامر الذي تشكل مصدر توتر وحالة اللاستقرار الامني في اقليم ، واثر ذلك بشكل مباشر في

زيادة التوتر السياسي بين الحزبيين الحاكميين ، وكذلك اثر على تراجع أداء حكومة اقليم كوردستان في تنفيذ برنامجها و وظائفها الامنية والخدمية ، ومن ثم تراجع و عرقلة أية اصلاحات سياسية .

ومن جانب اخر فان تهديدات الدولة الاسلامية (داعش) ساهمت في توسع حالة عدم الاستقرار؛ اذ مازال هناك مخاطر أمنية لا يستهان بها تكمن في مدى احتمالية تكرار سيناريوعام ٢٠١٤ ، وتوجد مقارنة سنوية لزيادة هجمات عناصر داعش بنسبة ٩٤% بين عاميين (٢٠١٩- ٢٠٢٠) على مستوى العراق و الاقليم خاصة في المناطق المتنازع عليها ضمن مادة ١٤٠من الدستور (kinghts 2020) فضلا عن استمرار تهديدات حزب العمال الكوردستاني pkk على الاقليم عبر انشاء مايسمى بأقليم (ميديا) في عمق اراضي اقليم كوردستان و سيطرته على الكثير من المناطق و القرى في اقليم ، وقاموا بفرض ضرائب في هذه المناطق ، فضلاً عن حدوث اشتباكات عسكرية وحوادث أمنية في مناطق عدة ؛ الامر الذي أدى الى دخول الدولة التركية وقواتها في معركة مباشرة مع pkk داخل أراضي أقليم ، كل تلك التهديدات التي تاتي من قوى عابرة للحدود تطرح على حكومة الاقليم تحديات أمنية كبيرة لها نصيب كبير في عرقلة الاصلاحات والتي تحتاج لحلها لمناخ يسوده الامن والاستقرار .

وبذلك يمكن القول ان الاقليم قد تعرض الى تحديات خارجية عديدة كان لها أثر في تكوين و تثبيت حالة عدم الاستقرار داخله ، تلك التحديات الناجمة عن تدخلات دول الجوار الجغرافي (تركيا و ايران) فضلاً عن صراع النفوذ بين (أمريكا وايران) في المنطقة والتي حولت الساحة العراقية والكوردستانية أيضاً الى ساحة صراع بينهما ، مما سبب في تاجيج الاوضاع في كوردستان؛ خاصة حينما أصبحت الاحزاب الكوردية (الديمقراطي والاتحاد) في كثير من الاحيان ضمن معادلة الاطراف المتصارعة اقليمياً و دولياً ، والتي كانت لها تداعيات كبيرة في عدم تشجيع و ترسيخ الاجواء المناسبة للاصلاح في ظل هكذا تحديات .

من جانب اخر فان حالة السلم التي شهدها الاقليم بعد الحرب الاهلية (١٩٩٤-١٩٩٨)،لم تمكنه من بناء نظام سياسي مدني طوال السنوات الماضية؛لان الاحزاب السياسية و نظام عملها لا يتلائم مع الحالة المدنية ، فاشكالية الصراعات السياسية و انعكاساتها تلقي بظلالها على الاستقرار السياسي في الاقليم ، مما تسبب فيما لايقبل الشك عن عجزه في تحقيق نوع من التوافق السياسي والتعاون السياسي للخروج بمشروع اصلاحي متفق عليه و تكون الركيزة الاساسية فيه بحلحلة الوضع السياسي المتردي في الاقليم ، والذي خلق بدوره أزمة كيرة متمثلة (بأزمة العمل السياسي) استناداً الى طبيعة العلاقة بين تلك الاحزاب ،لاسيما بين (الديمقراطي و الاتحاد) ، وبهذا كان اثارت أي خلاف بينهما كافيا في الرجوع الى لغة التهديدات السابقة ، وتسبب ذلك في حدوث

الازمات السياسية المتكررة، التي زادت من صعوبة تيسير و تنفيذ و ترسيخ البرامج الاصلاحية ، واذا كانت هناك أي خطوة اصلاحية يجب أن لا تتعدى معادلة التوازن الموجودة بين الحزبين الرئيسيين أو لا تتعددى مصالحهما الخاصة (صابر ٢٠١٤ ، ٩٠) ، وبهذا شهد الاقليم طوال السنوات الماضية واقعاً مختلفاً عما تقوم عليه ثنائية السيطرة والحكم (التخاصمية و التشاركية) التي شكلها الحزبان الكورديان (الديمقراطي والاتحاد) و واجه خلالهما الاقليم منعطفات معقدة و خطيرة هددت استقراره و عرقلت كثير من المحاولات لغرض اجراء الاصلاح السياسي فيه ، بل استمرت السلطات في غص الطرف عن الفساد و حتى أمست كل مؤسستها؛ وهو الامر الذي يؤكده المسؤولون و يشددون على مواجهته ، دون تنفيذه فعليا (زاخوي ٢٠٢١) .

فضلاً عن التوترات المتكررة بين أربيل و بغداد والتي تشكل معوقا اخر في طريق اجراءات الاصلاح السياسي في اقليم ، فهناك العديد من الملفات الخلافية بين الجانبين،التي انعكست تداعياتها على استقرار السياسي والامني والاقتصادي في الاقليم ، تم تعقيدها أكثر و خلقت عداوة مستمرة بين الجانبين ، خاصة بعد اجراء استفتاء الاقليم عام ٢٠١٧ وما رافق ذلك من تداعيات، والتي رجحت الكفة لصالح بغداد و أصبح الكيان السياسي الكوردي (اقليم كوردستان) مهدد بسيطرة الحكومة الاتحادية ؛التي تعمل جاهدة على تقليل من سلطة ونفوذ الاقليم بشتى الوسائل ، مرة من خلال الهيمنة العسكرية (احداث ١٦ اكتوبر ٢٠١٧) و زعزعة الاستقرار في مناطق المتنازع عليها ، و مرة من خلال الضغوطات الاقتصادية والمالية (قطع رواتب و مستحقات الاقليم و مسألة نفط والغاز) وتارة تستخدم المؤسسات القضائية (قرارات محكمة الاتحادية ضد الاقليم) ، فضلاً عن الضغوطات السياسية من خلال تشجيع حالة من عدم الوفاق السياسي في الاقليم (تدعيم طرف على حساب الاخر) (رحيم ٢٠٢٣) ، كل تلك التوترات والازمات تشكل تحديا حقيقيا ومستمرا تسبب في عرقلة سير عملية الاصلاح السياسي في الاقليم .

وبهذا ومن خلال كل ما عرضنا من التحديات للحالة اللاستقرار في اقليم ، يتضح لدينا أن هناك حالة من اللاستقرار السياسي والامني والاقتصادي في الاقليم بحيث لا يمكن أن تسير عملية الاصلاح بمسيرتها الطبيعية ، لان عملية الاصلاح السياسي يحتاج الى توافق الامن والاستقرار حتى يأتي بنتائج ايجابية ، ولكن مع وجود استمرار و تصعيد الازمات السياسية والامنية والاقتصادية والصراعات والنزاعات يؤدي بدورها الى عرقلة تحقيق عملية الاصلاح .

المطلب الثالث

ضعف المشاركة السياسية والازدواجية الادارية

تحتل موضوعة ضعف المشاركة السياسية والازدواجية الادارية مكانة بارزة في المشاكل السياسية الرئيسة المعوقة لعملية الاصلاح السياسي وهو ما سيتم دراسته من خلال الفرعين الاتيين:

الفرع الاول :ضعف المشاركة السياسية

تحتل المشاركة السياسية جانباً مهماً وكبيراً من عملية الاصلاح السياسي ، فهي تعني امكانية الشعب في المساهمة سياسياً كافراد وجماعات ضمن نظام الديمقراطي ، مثلاً كافراد أن يساهموا في الحياة السياسية كناخبين أو عناصر نشيطة سياسياً من خلال الاحزاب السياسية أو العمل الجماعي في تنظيمات مجتمعية (حميد ٥٣٦) ، لان هدف الكبيرمن الاصلاح السياسي هو تحقيق الديمقراطية من خلال المشاركة الشعبية و أن يكون هناك حكم رشيد ، والمشاركة السياسية أحد معايره الاساسية، والتي تكمن في مشاركة كافة الاطراف الفاعلة في بناء العملية الديمقراطية ، فمتى ما استطاع النظام من تحقيق الديمقراطية والمشاركة كانت عملية الاصلاح السياسي التي يقوم بها ناجحة (بوكماش ٢٠١٤ ، ٥٧) .

وتتجلى هذه الازمة في اقليم كوردستان في عدم تمكين المواطنين من المشاركة في الحياة السياسية ، نتيجة شعور الافراد المجتمع الكوردي بان الواقع السياسي الجديد لم يحل مشاكلهم الاقتصادية والاجتماعية ، فتغيب المواطنين من تيسير الشؤن العامة للاقليم ؛ الامر الذي أدى الى عزوف سياسي يشمل مقاطعة الانتخابات و عدم الاهتمام بالمسائل العامة وعدم الانخراط في الاحزاب السياسية و نشاطات المدنية الاخرى (جواد ٢٠٢٢ ، ٢٩٤) ، وبهذا تصبح العملية السياسية الديمقراطية شكلية وغير ناضجة ، ولا يؤدي اجراء الانتخابات الى تغيرات حقيقية أو يمكن أن تكون وسيلة من وسائل الاصلاح السياسي في الاقليم ، لذلك نرى بان المشاركة السياسية للجماهير في اقليم كوردستان تكاد تكون معدومة أو محدودة و شكلية الى حد بعيد ، نظراً لمحدودية حجم القوى الاجتماعية الحديثة و اداءها والتي تكمن في عدم وجود مؤسسات مجتمع مدني ضاغطة على المؤسسات الحاكمة أو المؤسسات قبل المدنية كالولاءات القبلية والعشائرية والدينية ، وكذلك عنصر رئيس أخر من المشاركة السياسية وممارسة الديمقراطية يتمثل في اجراء الانتخابات حرة ونزيهة ، ولكن فيما يخص الانتخابات في اقليم كوردستان يمككننا رصد كثير من المشاكل والمعوقات التي اعترضتها والتي توحي بأن الانتخابات في الاقليم لا تجري بطريقة نزيهة و سليمة (شريف ٢٦٦) ، اذ هناك انتهاكات لمعايير المساواة في التصويت والادلاء بالصوت أكثر من مرة وباساليب مختلفة (ازالة الحبر الانتخابي) ممارسة الضغوطات على الافراد البيشمركة و الامن الداخلي و تهديدهم بالفصل من الوظائف ، فضلاً عن

اشكالية في ادارة الانتخابات تكمن في اختيار مفوضية الانتخابات و قانون و نظم الانتخاب ، والتي تجري لصالح الاحزاب الكبيرة، وخروقات ومشاكل أخرى التي شابت العملية الانتخابية (اميدي ٢٠١٠ ، ١٠٣).

لذلك نلاحظ بان نسبة التصويت في انتخابات الاقليم بدأت تتراجع و يمكن أن يعزى ذلك الى الفهم السائد بان نتيجة الانتخابات محسومة مسبقاً لصالح الاحزاب السياسية الكبيرة ؛ مما أدى الى حصول اشكالية كبيرة في أليات الوصول الى البرلمان ، وكذلك اشكالية تشكيل الحكومة والتي اعتمدت على الركون الى المحاصصة السياسية ، الامر الذي أثر سلباً على دور وفاعلية المؤسسات التمثيلية والحكومية في تيسير و تنفيذ خطوات الاصلاح السياسي في الاقليم ، كنتيجة حتمية لضعف المشاركة في الانتخابات العامة اذ ان تدني المشاركة يعني تراجع الدعم الجماهيرللعملية السياسية و قطع جسور التواصل بين الحكومة والمواطنين ، ويخلق أزمة الشرعية لنظام الحكم باكمله ، في وقت الذي يعاني اقليم أصلاً من وجود أزمات عديدة ، وبهذا فان من الصعوبة بمكان تحقيق الاصلاح السياسي في ظل وجود أزمة المشاركة السياسية في أقليم وفي ظل استمرار العوامل التي أدت الى وجودهه من دون ازالة العوائق التي تحد من تقدمها و تطورها .

الفرع الثاني : الازدواجية الادارية

كانت من تداعيات الاقتتال الداخلي بين الحزبين الرئيسيين في الاقليم (الاتحاد و الديمقراطي) هو الازدواجية الادارية والتي قسمت الاقليم على منطقتين اداريتين بين الحزبين الحاكمين ، ولكن بعد العام ٢٠٠٢ بدأت عملية توحيد مؤسسات الاقليم ، نتيجة اتفاقية واشنطن للسلام عام ١٩٩٨ ،والتي بدات بتوحيد البرلمان الاقليم؛ ومن ثم تشكيل حكومة موحدة في عام ٢٠٠٥ ، وكذلك اعتراف الدستور العراقي باقليم كوردستان كأقليم فدرالي في العراق وكل سلطاته القائمة فيها ، الاّ أن ما يحدث في الواقع الاقليم وجود سلطتين حزبيتين ، مع وجود ملامح واضحة للادارتين مختلفتين من حيث (سلطة ،الثروة ،والعلاقات ، والقوة والنفوذ) (عباس ٢٠٢١ ، ٣٤) ، و حسب أراء بعض الباحثين هناك في أقليم ثلاث حكومات وليس حكومتين من حيث الاداء ، حكومة قوية للحزب الديمقراطي و حكومة ضعيفة للاتحاد الوطني و حكومة ضعيفة مشتركة للطرفين (ياسين ٢٠١٦ ، ١٥٩) .

فالتقسيم القائم بين الحزبين الحاكميين رسمت ملامحه وفق تفاهمات واتفاقات استراتيجية منذ تسعينيات القرن الماضي،التي تقتضي بأدارة كل حزب لمنطقة دون تدخل احداهما في شوؤن الادارية والسياسية للاخر بشكل مباشر (منطقة أربيل ودهوك للحزب ديمقراطي و منطقة السليمانية و اطرافها للاتحاد الوطني) ، فبموجب الواقع التقسيم الاداري في الاقليم فلا يحق لرئيس الاقليم أو رئيس الحكومة و هو الان من حزب الديمقراطي أن يبسط سلطته على منطقة حزب الاتحاد الوطني الاّ بصورة شكلية وعلى نطاق ضيق ، وظلت سلطة الادارتين محصورتين كلاً حسب منطقته (يسود و لا يحكم) (واني ٢٠٢١) ، لذلكنلاحظ

كلما تتبنى رئاسة الاقليم وحكومة الاقليم برامج استراتيجي لمكافحة الفساد أو اعلان برامج اصلاحية ، حينما يصل الامر لتنفيذها تصتدم بكثير من العراقيل نتيجة الازدواجية الادارية الواقعة في الاقليم (فقي ٢٠٢١) ولم تنفذ منها سوى القليل أو تشمل أموراً ثانويا ؛ لذلك و بعد مرور أكثر من ثلاثين سنة في تجربة حكم الاقليم هناك أثار حقيقية للازدواجية الادارية ، اذ أن الاقليم لا يمتلك حكومة قوية و موحدة وقوة عسكرية وأمنية مهنية وموحدة ، وكذلك قوة اقتصادية أو سياسات وعلاقات مشتركة ، لذلك تعد الازدواجية الادارية التي نبعت من صراعات وسياسات سابقة بين الحزبين الرئيسيين في الاقليم مازالت تشكل عقبة جدية في تيسير سياسات وبرامج اصلاحية في الاقليم ، لان لا يوجد في اقليم سلطة عليا تتمكن من توحيد الجهود وفرض سياساتها و برامجها على أرض الواقع ؛لا سيما فيما يتعلق بموضوع الاصلاح السياسي .

من جانب اخر هناك غياب في (البعد الشكلاني أو عدم الثقة و اليأس) من عمليات الاصلاح في الاقليم ، نتيجة عدم تقدم أو تطور أو انجاز اي نتيجة مرجوة من البرامج الاصلاحية ، لانه منذ اكثرمن عشرة سنوات و الاحزاب السياسية سواء في حكومة أو معارضة كافة تدعو في برامجها الى اصلاح السياسي (خاصة منذ تظاهرات ١٧ شباط و مابعدها عام ٢٠١١) ولم يتم انجاز أي خطوة ملموسة في البرامج الاصلاحية التي اطلقت من قبل البرلمان والحكومة والاطراف السياسية؛ الامر الذي أوصل رسائل سلبية للمواطن الكوردستاني بعدم جدوى المشاريع الاصلاحية لانعدام تنفيذ خطواتها ، مما يقتصر الاصلاح السياسي على اجراءات الشكلية لا تشكل خطوة حقيقية نحو الاصلاح .

الاستنتاجات:

من خلال البحث في المعوقات السياسية لعملية الاصلاح السياسي في اقليم كةوردستان العراق فقد خلصت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات،التي يمكن ايجازها بما ياتي:

١. ان الاصلاح السياسي هو عملية التغير والتعديل و التطوير الجذري التي تسير بشكل متوازن سواء بالنسبة النظام السياسي و أبعادة المختلفة الدستورية و المؤسساتية ، أو فيما يخص البناء المجتمعي على صعيد الاداء و السلوكيات و الثقافة السياسية .
٢. ان معوقات الإصلاح السياسي ؛ كثيرة و متعددة الأوجه ، لذلك فان نتائجها غالباً ما تكون غير مضمونة على أرض الواقع، وفي إقليم كردستان، فإن معوقات الإصلاح السياسي وإن كانت كثيرة ومتعددة الأبعاد ومتراكمة، إلا أن أهمها هي المعوقات السياسية.
٣. تعددت العوامل السياسية والتي يمكن أن تكون سبباً في اعاقة أي محاولة للاصلاح السياسي في الاقليم ويقف على رأسها ضعف الارادة السياسية الحقيقية للاصلاح ، و الصراع على السلطة والنفوذ بين الاحزاب السياسية ، و ضعف و غياب المعارضة السياسية ، و قضية نزاهة الانتخابات

وتدنى المشاركة السياسية ، والازدواجية الادارية ، و عدم الاستقرار السياسي ، اضافتاً الى عوامل ومعوقات أخرى .

٤. ان جل المشاريع الاصلاحية التي طرحت في الاقليم سواء من الحكومة والبرلمان والسلطة القضائية لم تركز على جوهر المشكلة ،والتي تتعلق بما ياتي:

المشكلة الأساسية لاقليم كوردستان هي وجود نظامين حزبيين ، نظامان لا يستطيعان إعطاء السلطة للحكومة و المؤسسات الحكم ، اذ ان المشكلة الاساسية تكمن في قضية مأسسة السلطة في الاقليم ، لذلك أن الحديث عن برامج الحكومة والإنتاج والاقتصادو الخدمات الاجتماعية والصحة والتعليم وتنظيم الأمن العام للمواطنين وسيادة القانون وإنشاء القوات العسكرية والقانونية دون حل عقدة انتقال السلطة فعلياً من الحزب الى المؤسسات يمثل الدوران في حلقة مفرغة ، اذاً أن وجود كل هذه المشاريع والحزم الإصلاحية للأحزاب الحاكمة فإنها لن تحل هذه المشاكل الجوهرية الأساسية التي تعاني منها العملية السياسية في الاقليم دون حل المعضلة البنيوية في نظام الحكم في الاقليم .

المصادر باللغة العربية:

١. القرآن الكريم:

٢. ابراهيم مصطفى وأخرون ،ابراهيم. ١٩٧٢. *"المعجم الوسيط "*، ج١، ط٢ . المكتبة الاسلامية لطباعة والنشر والتوزيع. اسطنبول .

٣. أبو عامود، محمد سعيد .٢٠٠٥. *التنمية السياسية في الوطن العربي بين النظرية والتطبيق* . مطبعة الشناهي لطباعة ونشر الاسكندرية.

٤. اميدي، محمد صالح .٢٠١٠. *" الفساد في اقليم كوردستان و أليات المعالجة"* . مطبعة الشهاب ، اربيل.

٥. ايوب، رشيد بن .١٩٩٩. *" دليل الجزائر السياسي"* . المؤسسة للفنون المطبعية .الجزائر.

٦. الجابري، محمد عابد. ٢٠٠٥. *" في نقد الحاجة الى الاصلاح "* . مركز دراسات الوحدة العربية . بيروت.

٧. بابوق، لبنى سمير .٢٠٠٩. وضع المرأة في المبادرات الدولية للاصلاح في الشرق الاوسط . أطروحة دكتوراه . *جامعة قاهرة* .

٨. بقدي، كريمة .٢٠١٢. الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في شمال أفريقيا (دراسة حالة الجزائر) . رسالة ماجستير . *جامعة أبوبكر بلقايد– تلمسان*. كلية الحقوق و العلوم السياسية .

٩. بلقزيز، عبدالله .١٩٩٨. *"أسئلة الفكر العربي المعاصر"* . دار البيضاء مطبعة الايوبية .

١٠.به رويز ره حيم .٢٠٢٣. مه ترسي سه ره كى بؤ سه ر هه ريمى كوردستان . مالبه رى بينووس . لينك : http://penus.krd/index.php/ckd/28-12--19-02-04-2018/item/44-33-15-30-01-2023-2063/

١١.بوكماش ،محمد. ٢٠١٤. الاصلاح السياسي (المفهوم والغايات) .*مجلة كلية الحقوق والعلوم السياسية* . جماعة عباس لغرور خشلة . جزائر. العدد ٥ .

١٢.البدري ، عمار سعدون سلمان. ٢٠٢٣. ادارة التنوع كآلية لتحقيق الاستقرار السياسي في الانظمة الديمقراطية التوافقية. مجلة جامعة الانبار ، كلية القانون والعلوم السياسية . المجلد (١٣). العدد (١) .

١٣.جواد، منتصر حسين .٢٠٢٢. ديناميكية أداء الاصلاح السياسي في العراق و أثره في تعزيز النظام السياسي الديمقراطي بعد عام ٢٠٠٥ . *مجلة العراقية للعلوم السياسية* . سنة ثالثة . العدد ٧.

١٤.جوهر، ياسين ئاشور .٢٠٢٢." *برسي ريفۆرمي سياسي له هه ريمى كوردستان (٢٠٠٩– ٢٠١٨)* "زانكۆى كه رميان .زماره .

١٥.حبيب، كاظم .٢٠٢١. الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الراهن في العراق . مركز الدراسات والابحاث العلمانية في العالم العربي http:www.Sscow.o.g

١٦.الحسني، اسماعيل الحسني .٢٠٠٧." مفهوم الاصلاح في القرأن الكريم ، المعهد العالمي للفكر الاسلامي ". المعهد العالمي للفكر الاسلامي . الولايات المتحدة الامريكية .

١٧.حسين، هاوكار .٢٠٠٩." *فه رهه نكى بوليتيكس (ئنكليزى – كوردى)* ". ده زكاى جاب وبه خشى سه رده م . سليماني .

١٨.حميد، خميس دهام . التحديث والاصلاح السياسي في الوطن العربي . *مجلة مدار الاداب* . العدد الرابع .

١٩.الخزاعلة ،يوسف .٢٠١٥. الاصلاح السياسي و ارادة التغير السياسية في الاردن (٢٠١٠–٢٠١٤) *مجلة المنارة* . مجلد ٢١. العدد ٣.

٢٠.الخطوط العامة للبرنامج الحكومي للوزارة التاسعة لحكومة اقليم كوردستان – العراق ، على الموقع حكومة اقليم ،https://gov.krd/arabic/government/agenda/

٢١.الخوارزمي ،ابي قاسم بن عمر الزمخشري ." *الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الاقاويل في وجوه التأويل*" . دار الاحياء التراث العربي .بيروت.

٢٢.الدستور العراق النافذ لعام ٢٠٠٥

٢٣.الدين، فاضل نظام .٢٠٠٢. " *فه رهه نكى شيرين (عه ره بى – كوردى)* . ده زكاى جاب وبه خشى سه رده م . سليماني . ج٣.

٢٤.رزنجي ، دانا على صالح به .٢٠٢٢. ديوه تاريكه كانى ئه زمونى حوكمدارى لههەرێمى كوردستان ،گـۆڤارى خالّ . ژمارە٢٦ ، نيسانى.

٢٥.رۆژنامه ى وەقائعى كوردستان ٢٠١٢. ژمارە ١٤٧ .ساڵى دوازههەم .

٢٦.رۆژنامه ى وەقائعى كوردستان. ٢٠١٣. ژمارە ١٦٧ ، ساڵى سيانزه هه م .

٢٧.رۆژنامه ى وەقائعى كوردستان. ٢٠١٠. ژمارە ١٢٠ ، ساڵى دهيەم ، ٢٠كانونى يەكەمى .

٢٨.ڕۆژنامەی وەقائعی کوردستان .٢٠٠٩. ژمارە ١٠٩ . ساڵی نۆیەم ١٥ ئازاری .
٢٩.ڕۆژنامەی وەقائعی کوردستان .٢٠١٤. ژمارە ١٧٥ ، ساڵی چواردەهەم . ١٠ حوزەیران .
٣٠.ڕۆژنامەی وەقائعی کوردستان .٢٠١٤.ژمارە ١٧٨ ، ساڵی چواردەهەم ، ٤ ئەیلوول .
٣١.ڕۆژنامەی وەقائعی کوردستان .٢٠١٥. ژمارە ١٨٦ ، ساڵی پانزەم ، ١٠ ئایاری .
٣٢.ڕۆژنامەی وەقائعی کوردستان .٢٠٢٠. زمارە ٢٤٧ .
٣٣.ڕۆژنامەی وەقائعی کوردستان ٢٠٠٩. ژمارە ١١٠ ، ساڵی نۆیەم ٢٤ نیسانی .
٣٤.ڕۆژنامەی وەقائعی کوردستان ٢٠١١. ژمارە ١٢٤ ، ساڵی دەیەم ، ١٤ نیسانی .
٣٥.ڕۆژنامەی وەقائعی کوردستان ٢٠١١. ژمارە ١٢٩ . سڵی یانزەهەم . ١ تەموز .
٣٦.ڕۆژنامەی وەقائعی کوردستان ٢٠١٣. ژمارە ١٦٥ ، ساڵی سیانزەهەم . ٢٧ حوزەیرانی .
٣٧.ڕۆژنامەی وەقائعی کوردستان ٢٠١٤. ژمارە ١٧٧ ، ساڵی جواردەهەم . ٢٣ تەموز .
٣٨.ڕۆژنامەی وەقائعی کوردستان ٢٠١٤. ژمارە ١٧٨ ، ساڵی چواردەهەم ، ٤ ئەیلوول .
٣٩.ڕۆژنامەی وەقائعی کوردستان ٢٠١٧. ژمارە ٢١١. ساڵی حە فدە یە م . ٢١ ئایار .
٤٠.ڕۆژنامەی وەقائعی کوردستان.٢٠١٥. ژمارە ١٨٨، ساڵی پانزەهەم ، ١ حوزەیران .
٤١.ڕۆژنامەیوەقائعی کوردستان .٢٠١٣. ژمارە ١٥٨ ، ساڵی دوانزەهەم ، ٣ ئازار .
٤٢.زاخوي، هفال .٢٠٢١. حتمة الاصلاح والبناء اقليم كوردستان .على الرابط : https://hevalzaxoyi.blogspot.com/p/blog-page_٣٢html.
٤٣.الزيدي، رشيد عمارة و يوسف محمد صادق .٢٠١٢." *المعارضة السياسية في اقليم كوردستان (النشأ والمستقبل)*" . مركز العربي للابحاث ودراسة السياسات .قطر.
٤٤.سادق ،بارزان جوهر .٢٠٢١. هه ريمي كوردستان له نيوان كوشارى به كه كه و توركيا و به غداد . مالبه رى بينوس على الرابط : http://penus.krd/index.php/ckb/28-12-19-02-04-2018/item/51-23-20-04-08-2022-1997/
٤٥.سعيد، شيلان واحد .٢٠١٩. التحول الديمقراطي في اقليم كوردستان العراق . *مجلة العلوم السياسية جامعة السليمانية* . مجلد العشرون . العدد الثاني .
٤٦.سه ردار قادر .٢٠٢٢. برسى ئينتما ؛ وه ك سه نكى مه حه كى مانه وه ى ئينتما به تؤكمه ى و به ره و بيشجونى كؤمه لكه ى سياسي ، مالبه رى بينوس. له ريكه ى لينكى : http://penus.krd/index.php/ckb/28-12-19-02-04-2018/item/22-58-08-24-01-2022-1911/ /
٤٧.السيد، مصطفى كمال .٢٠٠٦. " *الاصلاح السياسي في الوطن العربي* ". مركز دراسات والبحوث الدول النامية .القاهرة.

٤٨.شريف، أمين فرج .٢٠١٩. " *الحكم الصالح في أقليم كوردستان*" . دراسة في المعوقات والمقومات ١٩٩٢-٢٠١٣ . مطبعة هيفي . اربيل.

٤٩.صابر، ابراهيم فتاح .٢٠١٤. اشكاليات الحداثة السياسية في اقليم كوردستان . اطروحة دكتوراه . *جامعة السليمانية* .

٥٠.صادق ،بارزان جوهر .٢٠٢١. مه ترسيه كانى كه م بونه وه ى به شدارى سياسي له هه ريمى كوردستان ، مالبه رى بينوس على الرابط : http://penus.krd/index.php/ckb/28-12-19-02-04-2018/item/40-18-09-08-09-2021-1851/

٥١.طهاوي ،محمد. ١٩٩٩." *مفهوم الاصلاح بين جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده*" . ط٣ .دار الامة .الجزائر.

٥٢.الطيب، مولود زايد .٢٠٠٧." *علم الاجتماع السياسي* ". دار الكتب الوطنية .ط١. بنغازي – ليبيا .

٥٣.عبابكر ، ياسين محمود .٢٠١١. دور الانتخابات البرلمانية في التحول الديمقراطي في العراق بعد ٢٠٠٣ . رسالة ماجستير . *كلية القانون والسياسية*. جامعة صلاح الدين . اربيل .

٥٤.عباس، كه يلان .٢٠٢١." *كه نده لي له عيراق و هه ريمى كوردستان (بيناس و فورم و شيواز ، ليكه وته و جاره سه ر)* ". زوري تويَزينه وه كاني بزوتنه وه ي كوران . سليماني .

٥٥.عبد العزيز، عمر .٢٠١١. " *يەكگرتووى ئيسلامى كوردستان و پرسى چاكسازى له هەرێمى كوردستان (بۆچوون ، گوتار ، هەڵوێست ، پاداشت و پرۆژە)* ". بێ شوێن و ناوهندى چاپ .

٥٦.عبد الله، عبد الجبار احمد . *الاصلاحات السياسية في العراق* ، ورقة تقويمية ، مؤسسة فريديش ايبرت الالمانية ، الاردن .

٥٧.العجمي، محمد مبارك حسن .٢٠١٠. الاصلاح السياسي في الكويت و أثره في الغيير. رسالة ماجستير . *جامعة شرق الاوسط*.

٥٨.عربي، مسلم بابا . محاولة في تاصيل مفهوم الاصلاح السياسي . *مجلة دفاتر السياسة والقانون* . العدد ٩ . جزائر .

٥٩.علي ،رعد عبد الجليل .٢٠٠٢." *التنمية السياسية مدخل للتغيير*" . جامعة مفتوحة .ليبيا.

٦٠.غليون ، برهان. عندما يتحول الاصلاح السياسي الى معضلة . موقع الحوار المتمدن . العدد ١٥٠١٠ www.Rezgar.com

٦١.كريم، رزكار .٢٠٠٥. *فه رهه نكي ده ريا (عه ره بى – كوردى)* . به شى يه كه م . جابخانه ى سيما . سليماني .

٦٢.الكيلاني، عبد الوهاب الكيلاني .١٩٧٩. *"الموسوعة السياسية"* .المؤسسة العربية للدراسات والنشر .بيروت.

٦٣.اللاوندي ، سعيد. ٢٠٠٥. *"شرق الاوسط الكبير مؤمرة أمريكية ضد العرب"* . نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع .القاهرة.

٦٤.م. كنز، جويس و جون وستون .٢٠٠٥." *قاموس اكسفورد والمحيط* ". ترجمة عمر الايوبي . اكاديميا انترناشنال .لبنان.

٦٥.المجالي ، رضوان محمود .٢٠٠٨. الاصلاح السياسي في المنطقة العربية . *مجلة شؤون العربية* . عدد ١٣٥ .

٦٦.محمود واني .٢٠٢١. تقسيم اقليم كوردستان خيانة أم حل ، موقع ايلاف على الرابط : Hhp://elaph.com/web/opinion/2015/9/1037394.html

٦٧.المشاقبة، أمين عواد و المعتسم بالله داود علي .٢٠١٢." *الاصلاح السياسي والحكم الرشيد* ". دار الحامد للنشر وتوزيع .عمان.

٦٨.مشروع الاصلاح للرئيس الاقليم انذاك (مسعود بارزاني) في ٦/١٤/ ٢٠١١ ينظر الى : مالبه رى نووجه **http://www.archive.nuche.net/?p=3768**

٦٩.المعجم المعاني عربي عربي ٢٠٢١. على الرابط http://www.almaany.com/ar/dict/art-D&ar/D

٧٠.مؤسسة كارنيغي لسلام الدولي .٢٠٠٧. سلسلة الشرق الاوسط رقم ٨٨ .

٧١.موقع برلمان كوردستان ، قاعدة التشريعات ، على الرابط /https://www.parliament.krd/arabic/business/law

٧٢.موقع كورديو .٢٠٢٣. مشروع المعارضة للاصلاح في كوردستان . على موقع كورديو https://nadibabil.com/%D9%83%D9%88%D8%B1%D8%AF%DB%8C%D9%88-%D8%AA%D9%86%D8%B4%D8%B1-%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%B1%D8%B6%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%A3%D8%B5%D9%84%D8%A7%D8%AD-%D9%81%D9%8A/

٧٣.نعمة ، جابر .٢٠١٥. الاستقرار السياسي أساس التنمية والتقدم في المجتمع . صحيفة الوسط البحرينية ، عدد ١٩٩٣ . على الموقع www.alwasatnews.com

٧٤.نوسه ر ، كؤمه لى .٢٠١٨. " *هه ريمى كوردستان ئالنكارى سياسي وئابورى* . جابخانه ى زين ، سليمانى .

٧٥.نوسينگەى ڕاگەياندنى سەرۆكى حكومەتى هەرێمى كوردستان.٢٠٢١ . كابينەى نۆيەمى حكومەتى هەرێمى كوردستان . چاپخانەى ڕۆژهەڵات . هەولێر .

٧٦.هانتيغتون ، صاموئيل. ١٩٩٩." *الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي في أواخر قرن العشرين* ". ترجمة عبدالوهاب علوي . دار الصباح .الكويت.

٧٧.هانتيغتون ، صموئيل . ٢٠٠٣. *"النظام السياسي لمجتمعات المتغيرة".* ترجمة سمية فلو. دار السافي .بيروت ؟

٧٨.هلال، على الدين .١٩٩٩." *المجتمع العربي والتعددية السياسية في الواقع العربي و تحديات قرن جديد* ". مؤسة الحميد تومان ، الاردن .

٧٩.الورتي، أحمد ابراهيم .٢٠١٠." *مشاريع الاصلاح السياسي في الشرق الاوسط* ". دار السلام .دمشق.

٨٠.ياسين ، بورهان .٢٠١٦. *قوولاىى سياسه ت* . ناوه ندى بلاوكردنه وه ى ئه ندیشه . سليمانى .

٨١.ياسين، محمد عبدالله .٢٠١٠. السياسة الامريكية تجاه الاصلاح السياسي في الشرق الاوسط ، *مجلة المستقبل العربي* . مركز دراسات الوحدة العربية . عدد ٢٦ . بيروت .

٨٢.ئه كرم ئيسماعيل فه قى .٢٠٢١. ئه زمونى ديموكراسي . خواستى جاكسازى له هه ريمى كوردستان ٨٦– عيراق : تويزينه وه يه ك له ده روازه ى كه شه بيدانى سياسي و بيويستيه كانى ده وله تسازى . تيزى دكتورا . زانكؤى صلاح الدين .

المصادر باللغة الانكليزية :

1. Ababakar, Yassin Mahmoud. 2011. The role of parliamentary elections in the democratic transformation in Iraq after 2003. Master Thesis . Faculty of Law and Politics. Saladin University. Erbil.
2. Abbas, Ka Yalan. 2021. “Kah nada li lahi iraq wa hah Remi Kurdistan (Pinas, Form, Shiwaz, Lekka, Taha, Jarah Seh R).” Go to Twaizina and it is as if I were in his olive oil and he is the Quran. Soleimani.
3. Abdel Aziz, Omar. 2011. "The Islamic Kurdistan language and the Arabic language of the Kurdistan pyramids (Bychwan, Gutar, Hewest, Badasht, and Perch)." Don't worry about it.
4. Abdullah, Abdul-Jabbar Ahmed. Political reforms in Iraq, evaluation paper, German Friedrich-Ebert Foundation, Jordan.
5. Abu Amoud, Muhammad Saeed. 2005. Political development in the Arab world between theory and practice. Al-Shinahy Printing and Publishing Press in Alexandria.
6. Al-Ajami, Muhammad Mubarak Hassan. 2010. Political reform in Kuwait and its impact on others. Master Thesis . Middle East University.
7. Al-A'raf. 85, 142.
8. Al-Badry, Ammar Saadoon Salman. 2023. Diversity Management as a Mechanism for Achieving Political Stability in Consensual Democratic

Systems. Journal of Anbar University, College of Law and Political Science. Volume (13), Issue (1).
9. Al-Din, Fadel Nizam. 2002. "There is a time when I am talking to Shireen (Ah, Rah, B - Kurdi). This is Zakai, he came, and he feared that he would return it. M. Soleimani. Part 3.
10. Al-Hasani, Ismail Al-Hasani. 2007. "The Concept of Reform in the Holy Qur'an," International Institute for Islamic Thought. International Institute of Islamic Thought. United States of America .
11. Ali, Raad Abdel Jalil. 2002. "Political development is a gateway to change." Open University, Libya.
12. Al-Jabri, Muhammad Abed. 2005. "Criticizing the Need for Reform." Center for Arab Unity Studies. Beirut.
13. Al-Khazaleh, Youssef. 2015. Political reform and the will for political change in Jordan (2010-2014) Al-Manara Magazine. Volume 21. Issue 3.
14. Al-Khwarizmi, Abi Qasim bin Omar Al-Zamakhshari, "The Exploration of the Realities of Revelation and the Eyes of Sayings in the Faces of Interpretation." Dar Al Ahyaa Arab Heritage, Beirut.
15. Al-Kilani, Abdul Wahab Al-Kilani. 1979. "The Political Encyclopedia." The Arab Foundation for Studies and Publishing. Beirut.
16. Al-Lawandi, Saeed. 2005. "The Greater Middle East is an American conspiracy - M. Treasure, Joyce and John Weston. 2005. "Oxford and Oceanic Dictionary." Translated by Omar Al-Ayoubi. International Academy, Lebanon.
17. Al-Majali, Radwan Mahmoud. 2008. Political reform in the Arab region. Arab Affairs Magazine. Number 135.
18. Al-Mashaghiya, Amin Awad and Al-Muatasem Billah Daoud Ali. 2012. "Political Reform and Good Governance." Dar Al-Hamid for Publishing and Distribution, Amman.
19. Alnisa' . 114
20. Al-Sayed, Mustafa Kamal. 2006. "Political reform in the Arab world." Center for Developing Countries Studies and Research, Cairo.
21. Al-Tayeb, Mouloud Zayed. 2007. "Political Sociology." National Book House, 1st edition. Benghazi, Libya .
22. Al-Warti, Ahmed Ibrahim. 2010. "Political Reform Projects in the Middle East." Dar es Salaam, Damascus.
23. Al-Zaidi, Rashid Amara, and Youssef Muhammad Sadiq. 2012. "The Political Opposition in the Kurdistan Region (Emergence and the Future)." Al-Arabi Center for Research and Policy Studies, Qatar.
24. Amidi, Muhammad Saleh. 2010. "Corruption in the Kurdistan Region and treatment mechanisms." Al-Shehab Press, Erbil.
25. Arab, Muslim Baba. An attempt to consolidate the concept of political reform. Journal of Politics and Law Notebooks. Number 9. Algeria .

26. Arabic Dictionary of Meanings 2021. At the link http://www.almaany.com/ar/dict/art-ar/D&D
27. Ayoub, Rashid bin. 1999. "Algeria Political Guide." Foundation for Printing Arts, Algeria.
28. Babouk, Lubna Samir. 2009. The status of women in international reform initiatives in the Middle East. Doctoral thesis. Cairo University.
29. Bagdi, Karima. 2012. Political corruption and its impact on political stability in North Africa (case study of Algeria). Master Thesis . Abu Bakr Belkaid University - Tlemcen. Faculty of Law and Political Science .
30. Beh Ruiz Rahim. 2023. Mh Trsi Sah Rh Ki Bsah R Ha Remy Kurdistan. What's wrong with Pinos? Link: http://penus.krd/index.php/ckd/28-12--19-02-04-2018/item/44-33-15-30-01-2023-2063
31. Belqziz, Abdullah. 1998. "Questions of Contemporary Arab Thought." Dar Al-Bayda Al-Ayoubi Press.
32. Bokmash, Muhammad. 2014. Political reform (concept and goals). Journal of the College of Law and Political Science. Abbas's group is out of arrogance. Algeria. Issue 5.
33. Carnegie Endowment for International Peace. 2007. Middle East Series No. 88.
34. Cordio website. 2023. Opposition project for reform in Kurdistan. On the Cordio website. https://nadibabil.com/
35. General lines of the government program of the ninth ministry of the Kurdistan Regional Government - Iraq, on the Regional Government website. ،https://gov.krd/arabic/government/agenda/
36. Ghalioun, Burhan. When political reform turns into a dilemma. Al-Hiwar Al-Mutamaddin website. Issue 15010 www.Rezgar.com
37. Habib, Kazem. 2021. The current economic, social and political reality in Iraq. Center for Secular Studies and Research in the Arab World http:www.Sscow.o.g
38. Hamid, Khamis Daham. Modernization and political reform in the Arab world. Madar Al-Adab Magazine. The fourth issue.
39. Hilal, Ali Al-Din. 1999. "Arab society and political pluralism in the Arab reality and the challenges of a new century." Al-Hamid Tuman Foundation, Jordan.
40. Huntington, Samuel. 1999. "The Third Wave of Democratic Transformation in the Late Twentieth Century." Translated by Abdul Wahab Alawi. Dar Al-Sabah, Kuwait.
41. Huntington, Samuel. 2003. "The Political Order of Changing Societies." Translated by Sumaya Fulu. Dar Al Safi, Beirut?
42. Hussein, Hakar. 2009. "Fah Rah Nikki Politics (English - Kurdish)." This is a smart one who came and was afraid that he would return it. Soleimani.
43. Ibrahim Mustafa and others, Ibrahim. 1972. "The Intermediate Dictionary," vol. 1, 2nd ed. Islamic Library for Printing, Publishing and Distribution. Istanbul.

44. Jawad, Montaser Hussein. 2022. The dynamics of the performance of political reform in Iraq and its impact on strengthening the democratic political system after 2005. Iraqi Journal of Political Science. third year . Issue 7.
45. Jawhar, Yassin Ashur. 2022. "Persian Reform Policy by Him Remi Kurdistan (2009-2018) "Zankawi ke Ramayan. Zamara.
46. Karam Ismail Faqi, 2021. E Zamony Democracy. Khawasti Jaxazi for him haha Remy Kurdistan - Iraq: Tawizina and yeh k la him this is rawaza y ke shah bidani is a politician and you are like this and he has tazia. Tizi Doctor. Zankawi Saladin.
47. Karim, Rizgar. 2005. There is a time for me, this is Raya (Ah Rah Bey - Kurdish). What's wrong with him? He brought it to me, Seema. Soleimani.
48. Kurdistan Calendar and Chronicle 2012. Issue 147.
49. Kurdistan calendar and facts. 2010. History 120, December 20, 2017.
50. Kurdistan calendar and facts. 2013. Chapter 167, Scientific American.
51. Kurdistan Chronicle, 2013. Jummar 158, Sāfi Dāwānzehim, 3 Izar.
52. Kurdistan Parliament website, legislation base, at the link https://www.parliament.krd/arabic/business/law/
53. Mahmoud Wani. 2021. Dividing the Kurdistan Region: Betrayal or Solution? Elaph website at the link: Hhp://elaph.com/web/opinion/2015/9/1037394.html
54. Michael Knights and Alex Almeida:Remaining and Expanding:The Recovery of lslamic state operations in lraq in 2019-2020, CTC SENTINEL,May2020.
55. Name and Chronicle of Kurdistan 2009. March 110, April 24.
56. Name and facts of Kurdistan 2011. 129. What's wrong with them? 1 July.
57. Name and facts of Kurdistan 2011. March 124, December 14.
58. Name and facts of Kurdistan 2013. March 165, 2013. 27 Howzhirani.
59. Name and Facts of Kurdistan 2014. March 177, 2014. July 23.
60. Name and Facts of Kurdistan 2014. March 178, Syria, September 4.
61. Name and facts of Kurdistan 2017. Issue 211. May 21.
62. Name and facts of Kurdistan, 2014. March 178, Saudi Arabia, September 4.
63. Name and facts of Kurdistan. 2009. Jumara 109. Number 15.
64. Name and facts of Kurdistan. 2014. Chapter 175, may God protect them. 10 Hawziran.
65. Name and facts of Kurdistan. 2015. Jumara 186, Panzem, 10 May.
66. Name and facts of Kurdistan. 2020. Piper 247.
67. Name and facts of Kurdistan.2015. Jummar 188, Panzhim, 1 of Iran.
68. New information about the government of Kurdistan, 2021. The cabinet of the German government of Kurdistan. What's wrong with you? Howler.
69. Nima, Jaber. 2015. Political stability is the basis of development and progress in society. Bahraini Al-Wasat newspaper, issue 1993. On the website www.alwasatnews.com
70. Nousa R., Kaumah Li. 2018. "This is Remy Kurdistan, the Alankari is a politician and a worker. He brought me Zein, Soleimani.

71. Razanji, Dana Ali Saleh Bah. 2022. His history was as if he was a Zamouni administrative governor of the Republic of Kurdistan. Mar 26, Nissan.
72. Sa Radar Qadir. 2022. Where are you two? He's a badass, he's a politician, he doesn't have anything to do with it. He has a link: http://penus.krd/index.php/ckb/28-12-19-02-04-2018/item/22-58-08-24-01-2022-1911/ /
73. Saber, Ibrahim Fattah. 2014. Problems of political modernity in the Kurdistan Region. Doctoral thesis. Sulaymaniyah University.
74. Sadiq, Barzan Gohar. 2021. He sent it to me as if he had a political reputation, heh, Remi Kurdistan, what is the matter with Penus at the link: http://penus.krd/index.php/ckb/28-12-19-02-04-2018/item/ 40-18-09-08-09-2021-1851/
75. Sadiq, Barzan Gohar. 2021. This is Remi Kurdistan, which has Niwan Koshari, which has Keke, Turkey, and Ghaddad. What's wrong with Beanos at the link: http://penus.krd/index.php/ckb/28-12-19-02-04-2018/item/51-23-20-04-08-2022-1997
76. Saeed, One Shilan. 2019. Democratic transformation in the Kurdistan Region of Iraq. Journal of Political Science, Sulaymaniyah University. Twenty volume. The second issue.
77. Sherif, Amin Farag. 2019. "Good governance in the Kurdistan Region." A study on obstacles and capabilities 1992-2013. Heavy Press. Erbil.
78. Tahawi, Muhammad. 1999. "The Concept of Reform between Jamal al-Din al-Aghfani and Muhammad Abduh." 3rd edition, Dar Al-Umma, Algeria.
79. The albaqara . 25, 182.
80. The hood. 88
81. The Iraqi Constitution in force of 2005
82. The reform project of the then regional president (Masoud Barzani) on 6/14/2011, see: What's wrong with him http://www.archive.nuche.net/?p=3768against the Arabs." Nahdet Misr for Printing, Publishing and Distribution, Cairo.
83. Yassin, Burhan. 2016. Tell me politics. Nawa nada blawkardna wa haa nadisha. Soleimani.
84. Yassin, Muhammad Abdullah. 2010. American policy towards political reform in the Middle East, Arab Future Magazine. Center for Arab Unity Studies. Number 26. Beirut .
85. Zakhei, Haval. 2021. The inevitability of reform and construction in the Kurdistan Region. At the link: https://hevalzaxoyi.blogspot.com/p/blog-page_٣٢.html